

## الباب الثالث

### في بيان صفة العقد وشرائطه ، وبيان ما يرتفع به العقد

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : في صفة العقد وشرائطه.

الفصل الثاني : في حكم الفسخ.

## الفصل الأول

### في صفة العقد وشرائطه

وفيه ست مسائل :

- |                 |   |                                   |
|-----------------|---|-----------------------------------|
| المسألة الأولى  | : | صيغة الإيجاب في الوكالة.          |
| المسألة الثانية | : | لا يشترط القبول نطقاً في الوكالة. |
| المسألة الثالثة | : | التوكيل بالكتابة أو الرسالة.      |
| المسألة الرابعة | : | الوكالة العامة أو الخاصة.         |
| المسألة الخامسة | : | تعليق الوكالة.                    |
| المسألة السادسة | : | الوكالة بجعل.                     |

## الباب الثالث

في بيان صفة العقد وشرائطه  
وبيان ما يرتفع به العقد

ويشتمل على فصلين:

## الفصل الأول

في صفة العقد وشرائطه

وفيه ست مسائل

[٢٨١] إحداها : [صيغة الإيجاب في الوكالة]:

إذا قال : أذنت لك في الخصومة مع خصمي ، أو في بيع مالي ، فقال :  
بع مالي ، أو خاصم خصمي ، فلا يحتاج إلى قبول بالنطق<sup>(٤)</sup> ، ولكن قبوله

(١) في (م) : يرفع .

(٢) ساقط من : (م) .

(٣) في (ج) : ولا .

(٤) على الأصح في المذهب. كما سيتم بيانه في المسألة الثانية، رقم (٢٨٢)، صفحة (٧٨١).

قال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٥٦/٨) : «إذا أراد الوكيل أن يقبل الوكالة، يجوز أن يقبلها قولاً وفعلاً، فالقول أن يقول: قبلت، والفعل أن يتصرف فيها، وذكر القفال: أن الوكالة لا تحتاج إلى القبول؛ لأن الاشتغال بالتصرف قبول منه لها، والأولى ما ذكرنا من العبارة، وقال بعض أصحابنا بخراسان: هل يحتاج إلى أن يقول: قبلت؟ وجهان مشهوران، والأصح أنه يصير وكيلاً إذا وطَّن نفسه على امتثال الأمر من غير أن يقول: قبلت، وعلى هذا عادات السلف والخلف، وهذا لأنه أمر فتصرفه امتثال له، كالإيداع والإعارة».

الامتثال ، والأمر فيه إلى رأيه، فإن شاء امتثل أمره ، وإن شاء لم يمتثل<sup>(١)</sup>. وكذلك الأمر في وقت الامتثال إلى رأيه ، اللهم إلا أن يعين للأمر وقتاً فيقول: افعل كذا ( في وقت كذا ) ، ولا تؤخره ، فلا يملك إلا في ذلك الوقت، وأما إن ردّ الأمر وقال : لا أريد فعله ، سقط حكمه ، حتى لو أراد أن يفعل المأمور بعد ذلك، لا بدّ من إذن جديد ؛ لأن الإذن من العقود الجائزة ، والعقد الجائز يرتفع بالردّ ، فلأن يرتفع الإذن بالردّ أولى<sup>(٢)</sup> .

[٤٦/ب/ج]

### [٢٨٢] [المسألة الثانية : [لا يشترط القبول نطقاً في الوكالة]:

(١) انظر : مختصر المزني ٢٠٩/٨، محاسن الشريعة (م/١٥٩/أ)، الحاوي الكبير ٤٩٧/٦، ٤٩٩، ٥١١، الإبانة (م/١٤٨/أ)، المهذب ٣٥٠/١، بحر المذهب ١٥٦/٨، الوسيط ٢٨٣/٣، حلية العلماء ١١٦/٥، التهذيب ٢١٢/٤، فتح العزيز ١٩/١١، روضة الطالبين ٣٠١/٤، تحفة المحتاج ٣٠٩/٥ - ٣١١، نهاية المحتاج ٢٧/٥ - ٢٨.

ساقط من : (ج) .

في (م) : أفعله .

ساقط من : (ج) .

في (ج) : في -

(٦) انظر : المراجع السابقة ، بالإضافة إلى : المحرر في فقه الشافعية (م/٥٣/ب)، عمدة السالك ص ١٥٤، عمالة المحتاج ٨٣٧/٢، النجم الوهاج ٣٩/٥، إخلاص النواي ٢٥٦/٢، فتح الجواد ٥١١/١، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٨٢/١، أسنى المطالب ٢٦٦/٢، مغني المحتاج ٢٤١/٣، شرح جلال الدين المحلي ٤٢٦/٢.

إذا قال : وكلتك بكذا ، ( فالمذهب المشهور ) : أنه لا يحتاج إلى القبول نطقاً ، ولكن قبوله الامتثال<sup>(٣)</sup>؛ لأن حقيقة الوكالة العود<sup>(٤)</sup> إلى الإذن ومباشرة أمر بطريق النيابة عنه ، فكان<sup>(٥)</sup> كما لو قال: أذنت لك بفعل<sup>(٦)</sup> كذا .

والدليل على أنه إذن مجرد : أنه يجوز توكيل الغائب، كما يجوز توكيل الحاضر ، والعقد يختص بحالة حصول المتعاقدين.

(٣) في (م) : فالمشهور .

(٤) في (م) : ولا .

(٥) وهو الأصح . وقد بين الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٠١/٤)، معنى القبول، فقال: «وأما القبول، فيطلق بمعنيين، أحدهما: الرضى والرغبة فيما فوض إليه، ونقيضه الرد، والثاني: اللفظ الدال عليه، على النحو المعتبر في البيع وسائر المعاملات، ويعتبر في الوكالة القبول بالمعنى الأول، حتى لو ردّ فقال: لا أقبل، أو لا أفعل، بطلت الوكالة، وأما المعنى الثاني: وهو القبول لفظاً، ففيه أوجه: أحدها: لا يشترط، والثاني: يشترط، والثالث: إن أتى بصيغة عقد، كوكلتك، وفوضت إليك، اشترط، وإن أتى بصيغة أمر، نحو: بع، واشتر، لم يشترط».

وانظر : الحاوي الكبير ٥١١/٦، الإبانة (م/١٤٨/أ)، المهذب ٣٥٠/١، بحر المذهب ١٥٦/٨، الوسيط ٢٣٨/٣، حلية العلماء ١١٦/٥، التهذيب ٢١٢/٤، فتح العزيز ١٩/١١ - ٢٠، الغاية القصوى ٥٤١/١، عمدة السالك ص ١٥٤، إخلاص الناوي ٢٥٦/٢، النجم الوهاج ٣٩/٥، مغني المحتاج ٢٤١/٣، نهاية المحتاج ٢٨/٥.

(٦) في (م) : تعود .

(٧) في (م) : وكان .

(٨) في (م) : أن تفعل .

(٩) انظر : المراجع السابقة.

وفيه وجه آخر<sup>(١)</sup>: أنه لا بدّ من القبول<sup>(٢)</sup>؛ لأن اللفظ لفظ العقد، وهذا على طريقة من يقول في<sup>(٣)</sup> ألفاظ العقود: إذا استعملت في غير<sup>(٤)</sup> مواضعها تراعى الملفوظ دون المعنى، حتى لو قال: بعثك بلا ثمن، لا ينعقد العقد.

### [٢٨٣] فرع: [القبول يكون على التراضي]:

إذا قلنا يعتبر<sup>(٥)</sup> القبول، فلا خلاف أنه لا يجب (عليه القبول)<sup>(٦)</sup> (على [٥٣/ب/م]) (على الفور)<sup>(٧)</sup> (كسائر العقود، ولا يجب قبولها)<sup>(٨)</sup>، والأمر في القبول / موسع عليه، فإن شاء قبل في الحال، وإن شاء أخر إلى وقت آخر<sup>(٩)</sup>، وإنما

ساقط من: (ج).

(٢) ثم يكفي التراضي والقبول بالفعل. وهذا عين إسقاط القبول، بتزيله منزلة الإباحة، وهي طريقة العراق، كما نصّ على هذا الإمام الغزالي - رحمه الله - في الوسيط (٢٨٣/٣).

في (م): أن.

ساقط من: (م).

في (م): لا يعتبر. وهو خطأ؛ لأن المعنى لا يستقيم بالنفي.

ساقط: (ج).

ساقط من: (م).

ساقط من: (ج).

(٩) هذا هو الوجه الأول، وهو ظاهر المذهب، وهو الصحيح، ما لم يتعين زمان العمل الذي وكل فيه، فإن تعيّن زمانه، وخيف فواته، كان قبول الوكالة على الفور، وكذلك لو عرضها الحاكم عليه عند ثبوتها عنده، صار قبولها على الفور أيضاً، وقبولها فيما سوى هذين على التراخي.

==

والوجه الثاني: وهو عن القاضي أبي حامد: أنه يجب أن يكون على الفور.

والوجه الثالث: وهو عن القاضي حسين: أنه يكفي بوقوعه في المجلس، كالبيع؛ لأنه

جَوَّزَ له التأخير ؛ لأنَّ التوكيل في الحقيقة إذن ، والإذن تبع إلا أن يتصل به الرد.

وأيضاً : فإن التوكيل جائز في الموجود والمعدوم جميعاً ؛ لأنه لو وُكِّلَ ببيع ماثمر نخيله، أو ببيع مواشيه يكون جائزاً ، فكان نظير الوصية ، والوصية / على قولنا : تفتقر إلى القبول ، ( لا يجب قبولها في وقت جواز القبول على [٤٧/ج] الفور ، فإن وقت القبول ) ما بعد الموت ، وللموصى له أن يؤخّر القبول بعد الموت. (٨)

==

عقد في حال الحياة، فجرى مجرى سائر العقود.

انظر : الحاوي الكبير ٤٩٩/٦، المهذب ٣٥٠/١، بحر المذهب ١٥٦/٨، الوسيط ٢٣٨/٣، حلية العلماء ١١٦/٥، التهذيب ٢١٢/٤، البيان ٤٠٥/٦ - ٤٠٦، فتح العزيز ٢٠/١١، روضة الطالبين ٣٠١/٤، المطلب العالي (ج ١٠/ل ٢٤٦/أ)، المهمات (ج ٢/ل ٣٦٣/أ)، عمدة السالك ص ١٥٤، النجم الوهاج ٣٩/٥، إخلاص النواي ٢٥٦/٢، شرح جلال الدين المحلي مع حاشية قليوبي وعميرة ٤٢٦/٢، نهاية المحتاج ٢٨/٥.

(م) في : جوزنا .

(م) في : لان له .

(م) في : فإنه .

(ج) في : بيع .

(م) في : وكان .

ساقط من : (م) .

(ج) في : والموصى .

(٨) وهذا التعليل نقله العمراني - رحمه الله - في البيان (٤٠٥/٦ - ٤٠٦)، عن الشيخ أبي حامد.

وانظر : بحر المذهب ١٥٦/٨، فتح العزيز ٢٠/١١، روضة الطالبين ٣٠١/٤.

وكان القاضي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - يقول : إن الذي قاله<sup>(٢)</sup> أصحابنا : إن الأمر موسّع عليه في القبول ، على الطريقة التي تقول : إنه لا يحتاج إلى القبول نطقاً<sup>(٣)</sup> ، فيجري<sup>(٤)</sup> مجرى العارية والوديعة . فأما إذا قلنا : يحتاج إلى القبول نطقاً<sup>(٥)</sup> ، فلا بدّ أن يكون القبول في المجلس.<sup>(٦)</sup>

### [٢٨٤] [المسألة] الثالثة : [التوكيل بالكتابة أو الرسالة] :

إذا أراد توكيل غائب بكتابة ( أو رسالة )<sup>(٧)</sup> ، فإن كان لفظ الكتاب : أذنت لك<sup>(٨)</sup> في كذا ، فالإذن صحيح ، وكان بمنزلة ما لو أذن له مشافهة<sup>(٩)</sup> ،

(١) هو القاضي حسين - رحمه الله - .

(٢) في (ج) : قال .

(٣) في (م) : مطلقاً .

(٤) في (م) : فجرى .

(٥) في (م) : مطلقاً .

(٦) انظر : فتح العزيز ٢٠/١١ ، روضة الطالبين ٣٠١/٤ ، النجم الوهاج ٣٩/٥ ، شرح جلال

الدين المحلي ٤٢٦/٢ .

(٧) ساقط من : (ج) .

(٨) ساقط من : (ج) .

(٩) وذلك إذا غلب على ظنه ، ووقع في نفسه صحة الكتابة .

انظر : الحاوي الكبير ٤٩٩/٦ ، بحر المذهب ١٥٦/٨ ، البيان ٤٠٦/٦ ، فتح العزيز

٢١/١١ ، روضة الطالبين ٣٠١/٤ - ٣٠٢ ، المهمات (ج ٢/ل ٣٦٣/أ) ، أسنى المطالب

٢٦٦/٢ ، مغني المحتاج ٢٤١/٣ .



وإن كتب في الكتاب لفظ الوكالة ، وقلنا : إن التوكيل بلفظ الوكالة ( لا يحتاج إلى القبول نطقاً<sup>(١)</sup> ) ، فالحكم فيه كالحكم في لفظ الإذن . وأما إذا قلنا : يحتاج إلى القبول ، فلا يصح توكيل الغائب بلفظ الوكالة (✓) ، ويصير كما لو كتب إلى إنسان : ( بعثك داري ) (✓) ، أو أجرتك ملكي<sup>(٢)</sup> .

### [٢٨٥] [المسألة] الرابعة : [الوكالة العامة والخاصة] :

إذا وُكِّلَ في أمر معين ، فالتوكيل (✓) صحيح<sup>(٣)</sup> ، وأما (✓) إذا قال : وكلتك /

(١) كما هو الأصح في المذهب ، وقد سبق بيان ذلك في المسألة الثانية ، رقم (٢٨٢) ، صفحة (٧٨١) .

(✓) ساقط من : (م) .

(✓) ساقط من : (ج) .

(٤) قال الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٠١/٤ - ٣٠٢) : « حيث لا نشترط القبول ، تكفي الكتابة والرسالة ، ونجعله مأذوناً في التصرف ، وحيث شرطنا ، فحكمه كما لو كتب بالبيع ، وقطع الروايي في الوكالة بالجواز ، قلت : قطع الماوردي - أيضاً - وكثيرون بالجواز ، وهو الصواب » .

وانظر : الحاوي الكبير ٤٩٩/٦ ، بحر المذهب ١٥٦/٨ ، فتح العزيز ٢١/١١ ، المهمات (ج ٢/٣٦٣ أ) .

(✓) في (م) : والتوكيل .

(٦) انظر : الحاوي الكبير ٤٩٨/٦ ، المذهب ٣٥٠/١ ، بحر المذهب ١٦٣/٨ ، الوجيز ٣٦١/١ ، حلية العلماء ١١٦/٥ ، التهذيب ٢١١/٤ ، البيان ٤٠٦/٦ ، فتح العزيز ١١/١١ - ١٣ ، روضة الطالبين ٢٩٥/٤ - ٢٩٧ ، التذكرة ، لابن الملقن ص ٩٨ ، مغني المحتاج ٢٣٩/٣ .

(✓) في (ج) : فأما .

/ في كل قليل وكثير، أو قال : وكلتلك في جميع أموري، ذكر الشافعي (رحمته) [٤٧/ب/ج] في كتاب «اختلاف العراقيين»: أن الوكالة فاسدة.<sup>(٢)</sup>

وحكي عن ابن أبي ليلى أنه قال : يصح التوكيل، وينزل (منزلته، فينوب عنه) في جميع أموره<sup>(٣)</sup>، وليس بصحيح ؛ لأن النبي ﷺ ((نهي عن الغرر))<sup>(٤)</sup>، وفي تحوير مثل هذا العقد غرر عظيم ؛ لأنه يتزوج له النساء

ساقط من : (م) .

(٢) نص قول الإمام الشافعي - رحمه الله - في كتاب اختلاف العراقيين (١٢٦/٧ - ١٢٧) : قال: «وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله بكل قليل وكثير له، لم يزد على هذا، فالوكالة على هذا غير جائزة، من قيل أنه قد يوكله ببيع القليل والكثير، ويوكله بحفظ القليل والكثير لا غيره، ويوكله بدفع القليل والكثير لا غيره، فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها، لم يجوز أن يكون وكيلاً حتى يبين الوكالات، من بيع، أو شراء أو وديعة، أو خصومة، أو عمارة، أو غير ذلك».

وانظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى : الأم ٢٣٧/٣، الأقسام والحصول (م/٢٩/ب)، اللباب ص ٢٥٥، الغاية القصوى ٥٤٣/١، شرح مختصر التبريزي ص ٢٣٩، أسنى المطالب ٢٦٢/٢، نهاية المحتاج ٢٥/٥ - ٢٦، تحفة المحتاج ٣٠٧/٥ - ٣٠٨.

في (ج) : ويدرك .

في (م) : منزلة منوب .

(٥) انظر : المبسوط ٧٠/١٩، بحر المذهب ١٩٢/٨، الإشراف ٤٥٦/٢، حلية العلماء ١١٦/٥، البيان ٤٠٦/٦، المغني لابن قدامة ٢٠٥/٧.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب البيوع، باب: بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، (١١٥٣/٣)، برقم (١٥١٣)، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، قال: «نهي رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر».

ساقط من : (ج) .

فيلزمه المهور<sup>(١)</sup>، ويطلق النساء ، ويضمن عليه الديون ، ويعتق المماليك ،  
 فيؤدي إلى الضرر العظيم<sup>(٢)</sup> ، وهكذا لو قال /: وكلتك ( لتشتري شيئاً ، أو [م/٥٤]  
 تشتري لي ثوباً )<sup>(٣)</sup> ، أو حيواناً ، أو قال : اشتر<sup>(٤)</sup> لي عبداً ، فلا يصح التوكيل  
 التوكيل أيضاً؛ لأجل الجهالة<sup>(٥)</sup> . وإن<sup>(٦)</sup> قال : وكلتك لتشتري لي ثوباً صفته كذا  
 كذا وكذا ، أو<sup>(٧)</sup> عبداً صفته كذا وكذا ، وذكر من الأوصاف ما يصير به  
 معلوماً<sup>(٨)</sup> ، فالتوكيل صحيح<sup>(٩)</sup> ، أما إذا ذكر الجنس ولم يزد عليه ، فقال : اشتر لي  
 لي ( ثوباً ، أو عبداً )<sup>(١٠)</sup> من جنس كذا ، فإن قدر الثمن ، فيجوز له<sup>(١١)</sup> أن  
 يشتري بالثمن المقدّر<sup>(١٢)</sup> ، فما دونه<sup>(١٣)</sup> ، على ما سنذكر .

- 
- (١) في (م) : المهر .  
 (٢) انظر : المراجع السابقة .  
 (٣) في (م) : لتشتري ثوباً أو ليشتري له شيئاً .  
 (٤) في (م) : لتشتري .  
 (٥) وهو المذهب ؛ لأنه يعظم فيه الضرر .  
 انظر : الوسيط ٢٨٠/٣ ، وانظر بقية مراجع الشافعية السابقة .  
 (٦) في (م) : ولو .  
 (٧) في (م) : و .  
 (٨) في (م) : كذا معلوماً .  
 (٩) انظر : مراجع الشافعية السابقة .  
 (١٠) في (م) : عبداً أو ثوباً .  
 (١١) ساقط من : (ج) .  
 (١٢) ساقط من : (ج) .  
 (١٣) قولاً واحداً ؛ لأنه مع ذكر الجنس وقدر الثمن يقلّ الغرر .  
 انظر : الودائع لمنصوص الشرائع (م/٧٨ل/ب) ، الحاوي الكبير ٤٩٩/٦ ، المذهب  
 ٣٥٠/١ ، بحر المذهب ١٩١/٨ - ١٩٢ ، حلية العلماء ١١٧/٥ - ١١٨ ، الوسيط  
 ٢٨٠/٣ ، البيان ٤٠٧/٦ ، فتح العزيز ١٣/١١ ، روضة الطالبين ٢٩٧/٤ .

والأصل فيه : ما رُوي / (( أن رسول الله ﷺ ) دفع ديناراً إلى عروة [٤٨/١/ج] عروة البارقي، وأمره أن يشتري له شاة ( - يعني : أضحية - ) ليضحى بها<sup>(٣)</sup>، وأما إن لم يقدر الثمن فوجهان :

أحدهما : لا يجوز ؛ لأن التفاوت يقع في الجنس الواحد من العبيد ، فإذا لم يذكر الثمن يصير غرراً<sup>(٦)</sup>.

والثاني : يجوز<sup>(٧)</sup> ؛ لأن النوع الواحد لا يتفاوت ، فيحمل الأمر على الأعلى من الجنس ، فيقل الغرر ؛ ( لأن ثمن الأعلى من الجنس )

(٣) في (م) : عن رسول الله ﷺ أنه .

(٤) ساقط من : (ج) .

(٥) سبق تخريجه في صفحة (٦٣٧ - ٦٣٩) .

(٦) في (م) : وإذا .

(٧) في (م) : يضمن .

(٨) انظر : مراجع الشافعية السابقة .

(٩) وهو الأصح في المذهب، وهو اختيار : أبي العباس بن سريج - رحمه الله - .

انظر : المذهب ١/٣٥٠، بحر المذهب ٨م١٩١، الوسيط ٣/٢٨٠، حلية العلماء ٥/١١٧، التهذيب ٤/٢١٢، البيان ٦/٤٠٧ - ٤٠٨، فتح العزيز ١١/١٣، روضة الطالبين ٤/٢٩٧، شرح مختصر التبريزي ص ٢٣٩، إخلاص النواي ٢/٢٥١، أسنى المطالب ٢/٢٦٣، مغني المحتاج ٣/٢٤٠، نهاية المحتاج ٥/٢٧ .

(١٠) ساقط من : (م) .

(١١) في (ج) : الخسيس .

(١٢) في (ج) : الخسيس .

(١٣) في (م) : لأن ثمن الجنس من الأعلى .

معلوم ~~السعر~~ بحكم العادة ، وإن اشترى ما دونه ووافق الغرض (وما  
دونه) ~~أجاز~~ (٤).

ومذهب أبي حنيفة في الوكالة الخاصة يقرب ~~من الوجه الأول~~ ، فإنه  
يقول : إذا وُكِّلَه ( في شراء ) ~~عبد~~ ، فلا بدّ من ذكر الثمن أو ~~الصفة~~ ، وإذا  
وإذا ذكر الصفة لا يشتريه إلا بثمان مثله (٨).

~~في (م) : محكوم .~~

~~ساقط من : (م) .~~

~~ساقط من : (ج) .~~

(٤) انظر : المراجع السابقة.

~~في (ج) : يعرف .~~

~~في (م) : بشراء .~~

~~في (م) : و .~~

(٨) قال ابن مودود الموصلي - رحمه الله - في المختار (١٥٩/٢) : «ومن وُكِّلَ رجلاً بشراء  
شيء، ينبغي أن يذكر صفته وجنسه، أو مبلغ ثمنه».

ثم قال في الاختيار (١٥٩/٢) : «الجهالة ثلاثة أنواع: فاحشة ، ويسيرة، وبينهما...  
والثانية: جهالة النوع والصفة، كالخمار والفرس وقفيز حنطة وثوب هروي، فإنه يصح وإن  
لم يقدر الثمن؛ لأن الوكيل يقدر على تحصيل مقصوده، وتتعيّن الصفة بحال الموكل،  
واختلاف الصفة لا يوجب اختلاف المقصود، فصار كأنه وُكِّلَ بشراء ثوب هروي، بأي  
صفة كان، وبالثمن المعتاد».

انظر : تبيين الحقائق ٢٥٨/٤ - ٢٥٩ ، بدائع الصنائع ٢٣/٦ - ٢٤ ، الهداية ومعها  
شرحها: فتح القدير والعناية ٢٩/٨ - ٣٠ ، البحر الرائق ١٥٣/٧ ، مجمع الأنهر ٢٢٧/٢ ،  
حاشية ابن عابدين ٥١٥/٥ ، اللباب ١٤٢/٢ .

فِرْعَان :[٢٨٦] أَحَدُهُمَا : [التوكيل في شراء مال والإذن ببيعه]:

إذا أذن له في شراء نوع مال وبيعه بالربح، فالتوكيل صحيح بلا خلاف ،  
ويكون حكمه حكم العامل في المضاربة<sup>(١)</sup>، وإن قال : وكلتك لتشتري ما شئت  
وتبيعه<sup>(٢)</sup> ، ( فنذكر تفصيل المسألة في المضاربة )<sup>(٣)</sup> ، [بجيم] / وأما إذا قال : [٤٨/ب/ج]  
قال : اشتر ما شئت ، ولم يأذن له في بيعه ، لم يصح التوكيل.<sup>(٤)</sup>

وعند أبي حنيفة: يصح هذا النوع من التوكيل<sup>(٥)</sup> ويلحقه بالمضاربة.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر : الحاوي الكبير ٤٩٨/٦ ، المذهب ٣٥٠/١ ، بحر المذهب ١٩١/٨ - ١٩٢ ،  
التهذيب ٢١٣/٤ ، البيان ٤٠٧/٦ ، فتح العزيز ١٣/١١ - ١٤ ، روضة الطالبين ٢٩٧/٤ .

(٢) في (ج) : وبيعه .

(٣) هذه العبارة مكررة في (ج) .

(٤) هنا عبارة ثابتة في النسخة (ج) دون النسخة (م) ، وقد تم حذفها لعدم مناسبتها لسياق  
المعنى ، ولعلها كتبت خطأ ، ونصّها : ( فأما إذا قال : وتبيعه ... ) ثم تلتها العبارة المكررة  
التي سبق الإشارة إليها .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) في (م) : الوكالة .

(٧) وبيان مذهبه - رحمه الله - : أن التوكيل بالشراء نوعان : عام وخاص ، فالعام : أن يقول

له : اشتر ما شئت ، أو ما رأيت ، ويصح مع الجهالة الفاحشة من غير بيان النوع والصفة  
والثمن ؛ لأنه فوّض الرأي إليه ، كالبضاعة ، والمضاربة ، والتوكيل الخاص : أن يقول : اشتر  
لي ثوباً ، أو حيواناً ، فالأصل فيه : أن الجهالة إن كانت كثيرة ، تمنع صحة التوكيل ، وإن  
كانت قليلة لا تمنع صحة التوكيل ، وهذا استحسان ، والقياس أن يُمنع قليلها وكثيرها ، ولا  
يجوز إلا بعد بيان النوع والصفة ومقدار الثمن ؛ لأن البيع والشراء لا يصحّان مع الجهالة

**ودليلنا :** أن في الوكالة الخاصة، وهو إذا وُكِّلَه في شراء عبد، يشترط في صحة الوكالة ما / تنتفي به الجهالة ، فكيف تصح الوكالة <sup>(١)</sup> على الإطلاق مع [٥٤/ب/م] الجهالة؟ <sup>(٢)</sup>

وأما المضاربة فسنذكر الكلام فيه <sup>(٣)</sup> في موضعه . <sup>(٤)</sup>

### [٢٨٧] [الفرع] الثاني : [إذا أذن له في شراء كَرٍّ من الطعام]:

إذا أذن له في شراء كَرٍّ من الطعام ، فإن كان المفهوم من ( الكلام اسم) <sup>(١)</sup> الطعام ( في عرفهم ) لا يفهم إلا في الحنطة صح <sup>(٢)</sup> ، وإلا فلا. <sup>(٣)</sup>

اليسيرة، فلا يصح التوكيل بهما أيضاً.

انظر : تبين الحقائق ٢٥٨/٤ - ٢٥٩ ، بدائع الصنائع ٢٣/٦ - ٢٤ ، الهداية ومعها شرحها: فتح القدير والعناية ٢٩/٨ - ٣٠ ، البحر الرائق ١٥٣/٧ ، مجمع الأنهر ٢٧٧/٢ ، حاشية ابن عابدين ٥١٥/٥ ، اللباب ١٤٢/٢ .

ساقط من : (ج) . <sup>(١)</sup>

انظر : مراجع الشافعية السابقة. <sup>(٢)</sup>

ساقط من : (ج) . <sup>(٣)</sup>

وقد أجاب الإمام أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٩٢/٨) ، عن مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وقياسه على المضاربة، فقال: «وهذا غلط؛ لأن الغرض من المضاربة طلب الربح، فجاز فيها هذا الإطلاق، وهاهنا: الغرض امتثال أمره، ولا دليل على غرضه عند الإطلاق، فافترقا، أو المقصود من الوكالة تمليك العين المشتراة، والإطلاق فيه يجمع العلم بالمقصود».

وانظر : الحاوي الكبير ٤٩٨/٦ - ٤٩٩ .

ساقط من : (ج) . <sup>(١)</sup>

ساقط من : (ج) . <sup>(٢)</sup>

في (م) : يصح . <sup>(٣)</sup>

**[٢٨٨] [المسألة] الخامسة : [تعليق الوكالة]:**

إذا وُكِّل وكيلاً ( في نوع ) ~~تصرف~~، وعيِّن للتصرف وقتاً بأن ~~قال~~ :  
 وكلتكَ في بيع ثوبي هذا، فبعه في رأس الشهر ، فالوكالة صحيحة<sup>(٥)</sup>؛ لأنه لو  
 أطلق الوكالة جاز ~~تأخير~~ البيع ، أما ~~إذا علق~~ الوكالة بشرط بأن ~~قال~~ :  
 إذا جاء رأس الشهر فأنت وكيلِي ، وما جانس ذلك ، فهل يصح التوكيل أم لا

(١) قال الرافعي - رحمه الله - في فتح العزيز (٧٣/١١): «ولو قال: اشتر لي طعاماً بكذا، نصَّ الشافعي - رضي الله عنه - : أن يحمل على الخنطة؛ اعتباراً بعرفهم، قال الروياني: وعلى هذا لو كان بطبرستان، لم يجز التوكيل؛ لأن لا عرف فيه لهذا اللفظ عندهم، فيكون التوكيل في مجهول».

وانظر : بحر المذهب ١٩٣/٨، البيان ٤٣٩/٦، روضة الطالبين ٣٣٦/٤ - ٣٣٧.

~~في~~ (م) : بنوع .

~~في~~ (م) : فإن .

~~ساقط من~~ : (م) .

(٥) بلا خلاف. ولا يتصرف إلا بعد وجود الشرط وحصوله. وقطع العراقيون بالجواز، وقالوا: ليس هذا تعليقاً، إنما هو تأخير، فيجب عليه الامتثال، وبه قطع الشيخ أبو محمد، ولأنه لم يعلق العقد على شرط، وإنما علق التصرف على شرط، فلم يمنع صحة العقد.

انظر : المذهب ٣٥٠/١، بحر المذهب ١٨٦/٨، الوجيز ٣٦٢/١، الوسيط ٢٨٤/٣،

التهذيب ٢١٢/٤ - ٢١٣، البيان ٤١١/٦، فتح العزيز ٢٢/١١، روضة الطالبين

٣٠٢/٤، الغاية القصوى ٥٤١/١، عمدة السالك ص ١٥٤، عجالة المحتاج ٨٣٧/٢،

النجم الوهاج ٤٠/٥، إخلاص الناوي ٢٥٦/٢، مغني المحتاج ٢٤٢/٣.

~~ساقط من~~ : (م) .

~~في~~ (م) : تأخّر .

~~في~~ (م) : وأما .

~~في~~ (م) : فإن .



؟

فيه وجهان :

أحدهما : . وهو ظاهر المذهب . أنه لا تصح الوكالة<sup>(١)</sup>؛ قياساً على المضاربة لا يصح تعليقها بالشروط<sup>(٢)</sup> .

والثاني : يجوز<sup>(٣)</sup>، وعليه يدل ( لفظة نقلها )<sup>(٤)</sup> المزني في كتاب الرهن عن الشافعي - رحمهما<sup>(٥)</sup> الله - قال : إنه<sup>(٦)</sup> لو شرط المرتهن أن يبيعه إذا حلّ حلّ ( رأس الشهر في )<sup>(٧)</sup> الحق جاز<sup>(٨)</sup> ، وهذا يشبه تعليق الوكالة ، وهو

(١) على الأصح؛ ولأنه عقد تؤثر الجهالة في إبطاله، فلم يصح تعليقه على شرط، كالبيع والإجارة وكسائر العقود، سوى الوصية لقبولها الجهالة، والأمانة للحاجة.  
انظر : المراجع السابقة بالإضافة إلى : الشامل (ج٣/ل٢٢٣/أ)، حلية العلماء ١١٨/٥، البيان ٤٠٩/٦ - ٤١١، المحرر في فقه الشافعية (م/٥٣/ب)، التذكرة ص ٩٨، النجم الوهاج ٣٩/٥ - ٤٠، أسنى المطالب ٢٦٦/٢، شرح جلال الدين المحلي ٤٢٦/٢ - ٤٢٧، مغني المحتاج ٢٤١/٣، نهاية المحتاج ٢٨/٥، كفاية الأخيار ص ٢٧٢، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٨٢/١، حاشية الباجوري على ابن قاسم ٣٨٦/١.

(٢) في (م) : بالشرط .

(٣) لأنه أذنه في التصرف، فجاز تعليقه على شرط مستقبل، كالوصية.

انظر: جميع مراجع الشافعية السابقة.

(٤) في (م) : لفظ نقله .

(٥) في (م) : رحمه .

(٦) ساقط من : (ج) .

(٧) ساقط من : (ج) .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) انظر : مختصر المزني ١٩٨/٨ - ١٩٩ .

## مذهب أبي حنيفة (١).

ووجهه : القياس على عقد الوصايا ، فإنه لو قال : إذا قدم أطفالي  
م . مسيرهم ، فقد أوصيت إليك في القيام بأمرهم ، تصح الوصية ، قياساً  
على لإمارة ( يجوز تعليقها ) (٥) ، على ما روي (٦) في قصة جيش مؤتة (٧) ،  
مؤتة (٧) ، فإن الرسول أمّر عليهم زيد بن حارثة (٨) وقال : إن أصيب

(١) انظر : المبسوط ٧/١٩ ، بدائع الصنائع ٢٠/٦ ، ٣٨ ، فتح القدير ٥٠١/٧ ، البحر الرائق ١٤٠/٧ .

(٢) ساقط من : (ج) .

(٣) في (ج) : عن .

(٤) ساقط من : (ج) .

(٥) وأجاب الشافعية عن هذا : بأن الوصية لا يؤثر فيها غرر الجهالة ، فلا يؤثر فيها غرر الشرط ، والوكالة تؤثر الجهالة في إبطالها ، فأثر غرر الشرط ، وأما الإمارة فقد اغتفر فيها ذلك للحاجة .

انظر : مراجع الشافعية السابقة .

(٦) في (ج) : نقل .

(٧) مؤتة : قرية من قرى البلقاء في حدود الشام ، وقيل : مؤتة من مشارف الشام ، وبها كانت تطبع السيوف ، وإليها تنسب المشرفة من السيوف ، بها قبر جعفر بن أبي طالب ، بعث النبي ﷺ إليها جيشاً في سنة ثمان ، وأمّر عليهم زيد بن حارثة مولاه ، وسمي بجيش مؤتة ، فساروا حتى إذا كانوا بتخوم البلقاء ، لقيتهم جموع هرقل من الروم ، والعرب بقرية من قرى البلقاء يقال لها مشارف ، ثم دنا العدو ، وانحاز المسلمون إلى قرية يقال لها مؤتة ، فالتقى الناس عندها ، فلقيتهم الروم في جمع عظيم .

انظر : البداية والنهاية ٢٤١/٤ ، تاريخ الطبري ١٤٩/٢ - ١٥٠ ، البدء والتاريخ ٢٣٠/٤ - ٢٣١ ، تاريخ ابن خلدون ٢٦٧/٢ - ٤٥٦ ، تاريخ مدينة دمشق ٥/٢ ، معجم البلدان ٢١٩/٥ - ٢٢٠ ، معجم ما استعجم ١١٧٢/٤ .

(٨) زيد بن حارثة : هو زيد بن حارثة بن شراحيل أو شرجيل بن كعب بن عبد العزى بن يزيد

فجعفر<sup>(٢)</sup>، فإن ~~أصيب~~ فعبد الله بن رواحة<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

==  
بن امرئ القيس بن عامر بن النعمان، أبو أسامة الكلبي، سيد الموالي وأسبقهم إلى الإسلام، فكان أول من أسلم من الموالي، وهو حبُّ ﷺ وأبو حبه، ولم يسم الله تعالى في كتابه صحابياً باسمه إلا زيد بن حارثة، فقال تعالى: ﴿...﴾  
...  
سورة الأحزاب، جزء من الآية (٣٧)، وكان النبي ﷺ أكبر من زيد بعشر سنين، وما كان يُدعى إلا زيد بن محمد، حتى نزل قوله تعالى: ﴿...﴾  
... سورة الأحزاب، جزء من الآية (٥).

وخرج زيد أميراً سبع سرايا، وأمره رسول الله ﷺ على الجيش في غزوة مؤتة، وقدمه على الأمراء، وقتل فيها طعناً بالرماح، في جمادي الأولى، سنة ثمان، وهو ابن خمس وخمسين سنة.

انظر: البداية والنهاية ٢٥٤/٤، العبر ٩/١، ٥٩، شذرات الذهب ١٢/١، المعارف ص ١٤٤، النجوم الزاهرة ١٤٥/١، الإصابة ٥٩٨/٢، مرآة الجنان ١١/١، سير أعلام النبلاء ٢٢٠/١.

~~(ج)~~ في (ج): فإن.

(٢) جعفر: هو جعفر بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، أبو عبدالله، ابن عم النبي ﷺ وأحد السابقين إلى الإسلام، وأخو علي شقيقه، أسلم بعد خمسة وعشرين رجلاً، وقيل بعد واحد وثلاثين، وأخى النبي ﷺ بينه وبين معاذ بن جبل، كان أبو هريرة - رضي الله عنه - يقول: إنه أفضل الناس بعد النبي ﷺ، وكان يكنيه رسول الله ﷺ أبا المساكين؛ لأنه كان يحب المساكين ويجلس إليهم ويخدمهم ويخدمونه، وكان يشبه النبي ﷺ في خلقه وخلقه، وهاجر إلى الحبشة، فأسلم النجاشي ومن تبعه على يديه، وأقام جعفر عنده، ثم هاجر منها إلى المدينة، فقدم والنبي ﷺ بخير، استشهد بمؤتة، في جمادي الأولى، سنة ثمان، وكان أسراً من عليّ بعشر سنين، فاستوفى أربعين سنة، وزاد عليها على الصحيح، ولقب بذي المجرتين وذو الجناحين، ووجدوا في مقدمه أربعاً وخمسين ضربة

## [٢٨٩] فرع : [بيع الوكيل شيئاً من أموال الموكل في الوكالة المعلقة]:

سيف، وأربعين جراحة من طعنة رمح ورمية سهم — رضي الله عنه وأرضاه - .  
انظر : البداية والنهاية ٢٥٥/٤ - ٢٥٦، العبر ٩/١، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة  
الشريفة ٢٤٠/١، المعارف ص ٢٠٥، الإصابة ٤٨٥/١، شذرات الذهب ١٢/١،  
الطبقات الكبرى ٣٤/٤، سير أعلام النبلاء ٢٠٦/١، صفوة الصفوة ٥١١/١.  
في (م) : إن .

(٢) عبدالله بن رواحة : هو عبدالله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس بن ثعلبة، أبو عمرو  
الأنصاري الخزرجي البصري النقيب الشاعر، روى عن النبي ﷺ وعن بلال، وحدث عنه:  
أنس بن مالك والنعمان بن بشير، شهد بدرًا والعقبة، ويكنى : أبا محمد، وأبا رواحة،  
وليس له عقب، وهو خال النعمان بن بشير، وكان من كتّاب الأنصار، استخلفه النبي ﷺ  
على المدينة في غزوة بدر، وبعثه النبي ﷺ سرية في ثلاثين راكباً إلى أسير بن رزام اليهودي  
بخيبر، فقتله، وبعثه — أيضاً — خارصاً على خيبر، وكان من شعراء النبي ﷺ، وكان أحد  
الأمرء الثلاثة في غزوة مؤتة، وهو آخر من قتل منهم فيها، في جمادى الأولى سنة ثمان —  
رضي الله عنه وأرضاه - .

انظر : البداية والنهاية ٢٥٧/٤، تاريخ مدينة دمشق ٨٠/٢٨، التحفة اللطيفة في تاريخ  
المدينة الشريفة ٣٥/٢، حلية الأولياء ١١٨/١، الطبقات الكبرى ٥٢٥/٣، شذرات  
الذهب ١٢/١، الإصابة ٨٢/٤، سير أعلام النبلاء ٢٣٠/١، صفوة الصفوة ٤٨١/١،  
معجم الصحابة ١٢٨/٢.

(٣) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب المغازي ، باب : غزوة مؤتة من أرض الشام،  
(١٥٥٤/٤)، برقم (٤٠١٣)، عن نافع عن عبدالله بن عمر — رضي الله عنهما — قال : أمر  
رسول الله ﷺ في غزوة مؤتة زيد بن حارثة، فقال رسول الله ﷺ : «إن قتل زيد فجعفر،  
وإن قتل جعفر فعبدالله بن رواحة، قال عبدالله: كنت قيهم في تلك الغزوة، فالتمسنا جعفر  
بن أبي طالب فوجدناه في القتلى، ووجدنا ما في جسده بضعا وتسعين، من طعنة ورمية».

إذا قلنا : لا تصح ~~الوكالة~~ ، فلو كانت الوكالة في بيع شيء من أمواله ،  
فباعه الوكيل بحكم الوكالة ، هل يصح البيع أم لا ؟

فيه وجهان :

أحدهما : يصح البيع<sup>(٦)</sup> ؛ لأن الإذن في البيع موجود ، فصار ~~الوكيل~~ كما لو  
شرط في الوكالة عوضاً مجهولاً ، تفسد الوكالة ولكن (يصح بيعه) ~~الوكيل~~ ؛ لوجود  
الإذن ، وعلى هذه الطريقة تكون فائدة فساد الوكالة ~~الوكيل~~ ، أنه لا يستحق العوض  
المشروط<sup>(٦)</sup>.

== الثاني : لا يصح البيع<sup>(٧)</sup> ؛ لأن العقد الفاسد لا يتضمن الإذن في

~~الوكيل~~ في (ج) : لا تجوز .

(٢) على الأصح .

انظر : المهذب ٣٥٠/١ ، بحر المذهب ١٨٦/٨ ، الوسيط ٢٨٤/٣ ، التهذيب ٢١٣/٤ ،  
البيان ٤١١/٦ ، فتح العزيز ٢٢/١١ ، روضة الطالبين ٣٠٢/٤ ، الغاية القصوى ٥٤١/١ ،  
النجم الوهاج ٤٠/٥ ، إخلاص الناوي ٢٥٦/٢ ، أسنى المطالب ٢٦٦/٢ ، مغني المحتاج  
٢٤١/٣ ، تحفة المحتاج ٣١١/٥ ، نهاية المحتاج ٢٨/٥ - ٢٩ .

~~الوكيل~~ في (م) : وصار .

~~الوكيل~~ في (م) : تصح البيعة .

~~الوكيل~~ في (م) الإذن الوكالة . وهو خطأ ؛ لعدم استقامة المعنى .

(٦) وإنما يستحق أجره المثل ؛ لأن التصرف مأذون فيه ، وإنما الفساد وقع في الوكالة ؛ ولأنه عمل  
في عقد فاسد لم يرض فيه بغير بدل ، فوجب أجره المثل ، كالعمل في الإجارة الفاسدة ، كما  
أن الشرط الفاسد في النكاح يفسد الصداق ، ويوجب مهر المثل ، ولا يؤثر في صحة  
النكاح .

انظر : المراجع السابقة .

(٧) وقطع به الشيخ أبو محمد ، كما قاله : الإمام الغزالي في الوسيط (٢٨٤/٣) ، ونسبه

التصرفات <sup>(٥)</sup>، ألا ترى أنه لو باع منه بيعاً فاسداً وسلم إليه، لا يجوز للمشتري أن يتصرف في المال، ولا يقال: يبعه منه، وتسليمه إليه، تسليطاً <sup>(٥)</sup> على التصرفات.

وأصل هذه المسألة: إذا كان عنده رهن بدئ مؤجل، فأذن للراهن في بيعه، بشرط أن يعجل الدين <sup>(٥)</sup>، وقد ذكرناه <sup>(٥)</sup>.

### [٢٩٠] المسألة السادسة: [الوكالة بجعل]:

إذا شرط الوكيل <sup>(٥)</sup> على عمله جُعلاً جاز؛ لأنه عمل معلوم <sup>(٥)</sup> يجوز التبرع

إليه: - أيضاً - الإمام الرافعي في فتح العزيز (٢٢/١١ - ٢٣).

وانظر: بقية مراجع الشافعية السابقة.

<sup>(٥)</sup> في (م): التصرف.

<sup>(٥)</sup> ساقط من: (ج).

<sup>(٥)</sup> في (م): تسلط.

<sup>(٥)</sup> في (م): التصرف.

(٥) وقد نقل الإمام الرافعي - رحمه الله - في فتح العزيز (٢٣/١١)، قول الإمام المتولي - رحمه الله - في هذه المسألة، فقال: «قال في التتمة: وأصل المسألة ما إذا كان عنده رهن لدين مؤجل، فأذن المرتهن في بيعه، على أن يعجل حقه من الثمن، وفيه اختلاف قد تقدم، وهذا البناء يقتضي ترجيح الوجه الثاني؛ لأن النص وظاهر المذهب هناك، فساد الإذن والتصرف».

<sup>(٥)</sup> في (م): ذكرنا.

<sup>(٥)</sup> ساقط من: (ج).

<sup>(٥)</sup> في (م): للوكيل.

<sup>(٥)</sup> في (م): مهول معلوم. وهو خطأ.

فيه، فجاز ~~✓~~ أخذ الجعل عليه ، كسائر الأعمال ، إلا أن الشرط أن يكون قدر ~~✓~~ الجعل معلوماً<sup>(٣)</sup>، ولو شرط جُعلاً مجهولاً، مثل إن قال : بع ثوبي هذا ولك عشر ثمنه ~~✓~~ ، ( فالعوض لا يثبت ؛ كما لو قال : ردّ عبدي ولك عشر قيمته ) ~~✓~~ ، لا يصح الشرط ، ولكن إذا باع يصح البيع ؛ لأن الإذن في التصرف موجود ، وله أجره مثل عمله ، كما في الجعالة سواء<sup>(٦)</sup>.

### [٢٩١] فرع : [استحقاق الجعل في الوكالة]:

إذا شرط على البيع جُعلاً ~~✓~~، فإذا ~~✓~~ باع يستحق ~~✓~~ الجعل ~~✓~~ ، ولا يتوقف استحقاق الجعل ~~✓~~ على قبض الثمن ، إلا أن يشترط القبض في العقد،

~~✓~~ في (م) : فيجعل .

~~✓~~ ساقط من : (ج) .

(٣) انظر : مختصر المزني ٢١٠/٨، الحاوي الكبير ٥٢٩/٦ - ٥٣٠، الإبانة (م/١٤٨/أ)، بحر المذهب ١٧٣/٨ - ١٧٤، التهذيب ٢١٣/٤، ٢٣٣ - ٢٣٤، فتح العزيز ٢٢/١١ - ٢٣، ٨٨، روضة الطالبين ٣٠٢/٤، ٣٣٧.

~~✓~~ في (م) : قيمته .

~~✓~~ ساقط من : (م) .

(٦) انظر : المراجع السابقة.

~~✓~~ في (م) : جعلاً بشرط . وهو خطأ ؛ لعدم استقامة معنى العبارة .

~~✓~~ في (م) : فلما .

~~✓~~ في (م) : استحق .

~~✓~~ ساقط من : (ج) .

~~✓~~ في (م) : الأجرة .

مثل أن يقول : إن بعث ثوبي وقبضت ثمنه فلك كذا ، فإذا لم يقبض الثمن  
لا يستحق الأجرة .<sup>(٢)</sup>

(م) : فلما .

(٢) قال الرافعي - رحمه الله - في فتح العزيز (٨٨/١١) : «ولو جعل للوكيل بالبيع جعلاً فباع،

استحقه وإن تلف الثمن في يده؛ لأن استحقاقه بالعمل، وقد عمل».

انظر : مختصر المزني ٢١٠/٨، الحاوي الكبير ٥٢٩/٦ - ٥٣٠، بحر المذهب ١٧٣/٨ -

١٧٤، التهذيب ٢٣٣/٤ - ٢٣٤، روضة الطالبين ٣٣٧/٤.



## الفصل الثاني في حكم الفسخ

وفيه تسع مسائل :

- المسألة الأولى : الوكالة من العقود الجائزة غير اللازمة.
- المسألة الثانية : الوكيل ينعزل بعزل نفسه سواء حضر الموكل أو لا.
- المسألة الثالثة : انعزال الوكيل من غير بلوغه خبر عزله.
- المسألة الرابعة : أثر الجنون والإغماء والرق والحجر بالسفه والردة في وكالة الوكيل.
- المسألة الخامسة : أثر الموت والجنون والإغماء والحجر بالسفه والفلس والردة على وكالة الموكل.
- المسألة السادسة : خروج محل التصرف عن ملك الموكل.
- المسألة السابعة : إذا وُكِّل زوجته أو عبده في الشراء والبيع ثم طلقها أو باع عبده أو أعتقه.
- المسألة الثامنة : إذا قال الموكل : وكلتك وكلما عزلتك فأنت وكيلتي.
- المسألة التاسعة : الوكيل بالبيع إذا قبض المال وتعدَّى فيه أو باع بالغبن.

## الفصل الثاني في حكم الفسخ

وفيه تسع مسائل:

[٢٩٢] إحداهما: [الوكالة من العقود الجائزة غير اللازمة]:

الوكالة من العقود الجائزة<sup>(١)</sup>، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه عقد بيع على عمل في المستقبل، لا يشترط فيه تقدير عمل ولا زمان، فهو نظير الجعالة، وتخالف الإجارة؛ لأنه لا بد فيه من تقدير العمل والمدة.

وحقيقة المعنى: أن الوكالة ليست من المعاوضات؛ بدليل أنه لا يشترط

فيه القبض، وأنه لا يعتبر فيه تقدير العمل، والمعاوضات / لا ترد إلا على [م/٥٥/ب] معلوم، وإذا لم تكن معاوضة كان عقد إرفاق، فلم يلزم<sup>(٢)</sup>.

(١) في (م): أحدها.

(٢) من جانب الموكل والوكيل جميعاً؛ فلكل واحد من الطرفين أن ينفرد بالفسخ؛ ولأنها إذن وإنابة.

انظر: الودائع لمنصوص الشرائع (م/٧٨/ب)، محاسن الشريعة (م/١٥٩/ب)، الحاوي الكبير ٥١١/٦ - ٥١٢، المهذب ٣٥٦/١، الشامل (م/٢٠٦/ب)، بحر المذهب ١٥٥/٨، البيان ٤٥٤/٦، متن الغاية والتقريب ص ١٧٠، فتح العزيز ٦٧/١١، روضة الطالبين ٣٣٠/٤، المطلب العالي (ج ١٠/ل ٣٠٧/ب)، النجم الوهاج ٦٣/٥، إخلاص الناوي ٢٦٦/٢.

(٣) قال النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٣٢/٤): «متى قلنا: الوكالة جائزة، أردنا الحالية عن الجعل، فأما إذا شرط فيها جعل معلوم، واجتمعت شرائط الإجارة، وعقد بلفظ الإجارة، فهي لازمة، وإن عقد بلفظ الوكالة، أمكن تخريجها: على أن الاعتبار بصيغ العقود

## [٢٩٣] فرع : [الوكالة لا تلزم بمسألة الخصم]:

الوكالة عندنا لا تلزم بمسألة الخصم<sup>(١)</sup>، وعند أبي حنيفة - ( رحمه الله ) - الوكالة تلزم / بمسألة الخصم ، حتى لو سألت المرأة زوجها أن يوكل وكيلًا بالمخالعة، لم يكن له عزله . وكذلك لو سأل خصمه أن يوكل وكيلًا في المخاصمة<sup>(٢)</sup> ، فوكل ، ليس له عزله . ولو طالب المرتحن الراهن أن يوكل وكيلًا

==

أم بمعانيها؟

قال الشريفي - رحمه الله - في مغني المحتاج (٢٥٧/٣) : «وهذان الاحتمالان - يعني: الاعتبارين - نقلهما الروياني وجهين، وصحح منهما الأول على القاعدة الغالبة في ذلك، وهو المعتمد كما جزم به الجويني في مختصره؛ لأن الإجارة لا تنعقد بلفظ الوكالة». قال أبو الضياء الشيرازي في حاشيته على نهاية المحتاج (٥٢/٥) : «فلو غلب المعنى، كانت لازمة، لكن الراجح تغليب اللفظ، فهي جائزة».

وانظر المراجع السابقة، بالإضافة إلى: فتح العزيز ٧٠/١١، أسنى المطالب ٢٧٨/٢، تحفة المحتاج ٣٣٧/٥، نهاية المحتاج ٥٢/٥، حاشية الشرواني ٣٣٨/٥.

(١) فإذا عزل الموكل الوكيل عن الوكالة، فإن عزله بحضرته أو بغيبته إلا أنه علم بالعزل قبل التصرف، انعزل، ولم يصح تصرفه، وإن عزله ولم يعلم بعزله، فتصرف، فهل ينعزل؟ قولان، وقيل: وجهان، والصحيح أنه ينعزل، فلا يصح تصرفه.

انظر : الحاوي الكبير ٥١١/٦ - ٥١٢، المهذب ٣٥٧/١، بحر المذهب ١٥٥/٨ - ١٥٧، الوسيط ٣٠٥/٣، البيان ٤٥٤/٦ - ٤٥٥، فتح العزيز ٦٧/١١، روضة الطالبين ٣٣٠/٤، النجم الوهاج ٦٣/٥ - ٦٤، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٤٨/١، تحفة المحتاج ٣٣٧/٥ - ٣٣٨، نهاية المحتاج ٥٢/٥ - ٥٣.

ساقط من : (م) .

في (م) : الخصومة .

بيع الرهن ، فوَّكِّل وكيلاً ، ليس له عزله. (١)

**ودليلنا :** أن الوكيل نائب الموَّكِّل ، ولو أنها سألت زوجها المخالعة ، فوَّعد ~~أن~~ أن يخالعه ، لم يلزمه ~~ذلك~~ ذلك ، بل هو إلى رأيه ، وكذلك إذا ~~استتاب~~ استتاب فيه ، وجب أن لا يلزم ، وصار هذا كما لو طلب منه أن يبيعه شيئاً من ماله ، فوَّعد أن يبيعه ~~ذلك~~ ، لا يلزمه البيع ، ولو سأله أن يوَّكِّل في البيع منه ، فوَّكِّل ، لم تلزم ~~الوكالة~~ الوكالة حتى يجوز له عزله. (٧)

(١) وبيان مذهبه - رحمه الله - : أن للموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة متى شاء؛ لأن الوكالة حقه، فله أن يطله، إلا إذا تعلّق به حق الغير، بأن كان وكيلاً بالخصومة بطلب من جهة الطالب، لما فيه من إبطال حق الغير، ثم إنما يعزل الوكيل إذا بلغه ذلك، فإن لم يبلغه العزل فهو على وكالته، وتصرفه جائز حتى يعلم؛ لأن في العزل إضراراً به من حيث إبطال ولايته، أو من حيث رجوع الحق إليه، فيتضرر به، ويستوي الوكيل بالنكاح وغيره. انظر : تبين الحقائق ٤/٢٨٦ - ٢٨٧، المبسوط ٦/١٩ - ٧، بدائع الصنائع ٦/٣٧ - ٣٨، الهداية ومعها شرحها: فتح القدير والعناية ٨/١٣٧ - ١٤٠، الاختيار ٢/١٦٣، البحر الرائق ٧/١٨٧ - ١٨٨، مجمع الأنهر ٢/٢٤٦ - ٢٤٧، اللباب ٢/١٤٥.

(١) في (م) : فوعدت .

(٢) في (ج) : لم يلزم .

(٤) ساقط من : (ج) .

(٥) في (م) : يبيع .

(٦) في (م) : لم تصح .

(٧) انظر : مراجع الشافعية السابقة.

## [٢٩٤] [المسألة] الثانية: [الوكيل ينعزل بعزل نفسه سواء حضر الموكل أو لا]:

الوكيل إذا عزل نفسه ينعزل في الحال ، سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً<sup>(١)</sup>، حتى إن كانت الوكالة في البيع، فباع المال بعد العزل، لا ينعقد البيع<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن عزل نفسه بمحضر الموكل انعزل، وأما إن عزله<sup>(٣)</sup> في حال غيبته لا ينعزل<sup>(٤)</sup>.

والمسألة تعرف بمسألة فسخ البيع بحكم خيار الشرط ، وقد ذكرناها<sup>(٥)</sup>.

(١) في (م) : أو لم يكن حاضراً .

(٢) قال الإمام النووي -رحمه الله- في روضة الطالبين (٣٣٠/٤) : «وقال بعض المتأخرين:

إن كانت صيغة الموكل: بع واعتق، ونحوها من صيغ الأمر، لم ينعزل برّد الوكالة وعزله نفسه؛ لأن ذلك إذن وإباحة، فأشبهه ما لو أباحه الطعام، لا يرتدّ برّد المباح له».

وانظر : مختصر المزني (٢٠٩/٨)، الحاوي الكبير ٥١١/٦ - ٥١٢، الإبانة

(م/ل ١٤٨/ب)، المهذب ٣٥٦/١، بحر المذهب ١٥٥/٨ - ١٥٦، الوسيط ٣٠٥/٣،

حلية العلماء ١٥٥/٥، التهذيب ٢١٣/٤، البيان ٤٥٤/٦، فتح العزيز ٦٨/١١، الغاية

القصوى ٥٤٧/١، النجم الوهاج ٦٣/٥ - ٦٤، أسنى المطالب ٢٧٨/٢، مغني المحتاج

٢٥٧/٣ - ٢٥٨.

(٣) في (م) : عزل .

(٤) لأنه عقد تم بهما، وقد تعلّق به حق كل واحد منهما، ففي إبطاله بدون علم أحدهما

إضرار به.

انظر : تبين الحقائق ٢٨٧/٤، فتح القدير ١٤٠/٨، الاختيار ١٦٣/٢، البحر الرائق

١٨٧/٧، مجمع الأنهر ٢٤٧/٢.

(٥) في (م) : وقد ذكرنا .

ودليلنا : أنا أجمعنا على أن رضى الموكل ليس بشرط في العزل ، فإذا لم يعتبر رضاه ولم يعتبر حضوره، كان كما لو ~~أو~~ رفع النكاح بالطلاق، لم ~~أو~~ يعتبر فيه رضى المرأة، فلم ~~أو~~ يعتبر حضورها. (٤)

### [٢٩٥] فرع : [صيغة العزل]:

التصريح بلفظ 'عزل'. ليس بشرط ( في العزل ) ~~أو~~ ، حتى لو قال : فسخت الوكالة . ~~أو~~ أبضتها . ~~أو~~ نقضتها ، ~~أو~~ أخرجت نفسي عنها ، . ينعزل. (٥)

~~أو~~ في (م) : إذا .

~~أو~~ في (م) : لما لم .

~~أو~~ في (م) : لم .

(٤) ولأن الوكالة عقد جائز، فجاز لأحدهما فسخؤها بغير حضور الآخر، كالشركة والقراض. انظر : مراجع الشافعية السابقة.

~~أو~~ ساقط من : (م) .

~~أو~~ في (ج) : و .

~~أو~~ في (ج) : و .

~~أو~~ في (ج) : و .

(٥) ونحو ذلك من الألفاظ التي تقتضي ذلك وتصريح بمعناه.

انظر : الحاوي الكبير ٥١٢/٦، بحر المذهب ١٥٨/٨، البيان ٤٥٤/٦، فتح العزيز

٦٧/١١ - ٦٨، روضة الطالبين ٣٣٠/٤، النجم الوهاج ٦٣/٥ - ٦٤، أسنى المطالب

٢٧٨/٢، مغني المحتاج ٢٥٧/٣ - ٢٥٨، نهاية المحتاج ٥٢/٥ - ٥٣، قوت الحبيب الغريب

ص ١٥٤.

## [٢٩٦] [المسألة] الثالثة : / [انعزال الوكيل من غير بلوغه خبر عزله]: [م/٥٦]

الموكل إذا عزل الوكيل، فإن كان بحضرته، انعزل في الحال<sup>(١)</sup>، وأما إذا عزله في حال الغيبة، هل ينعزل قبل بلوغ الخبر إليه ( أم لا ) ❌؟<sup>(٢)</sup>

فيه ❌ ( جوابان يخرجان ) ❌ من الوكيل في القصاص، إذا تنحى بالقاتل بالقاتل فعفا الولي ، وقتله الوكيل ❌ قبل أن يعلم بالعفو ، هل يلزمه القصاص ❌ أم لا ؟ فيه ❌ قولان ، وسنذكرهما .

أحد الجوابين : لا ينعزل قبل بلوغ الخبر إليه ، حتى لو كان وكيلاً في البيع فباع بعد العزل وقبل بلوغ الخبر، كان البيع نافذاً<sup>(٣)</sup> ، وهو مذهب أبي

(١) وكذا لو كان غائباً إلا أنه علم بالعزل قبل التصرف، انعزل، ولم يصح تصرفه.  
انظر: الحاوي الكبير ٥١١/٦ - ٥١٢، المذهب ٣٥٦/١ - ٣٥٧، بحر المذهب ١٥٧/٨، البيان ٤٥٤/٦، المطلب العالي (ج ١٠/١٠ ل ٣٠٨ ب).

❌ ساقط من : (ج) .

(٣) وقيل : فيه قولان، وقيل : هما وجهان.

انظر: المراجع السابقة.

❌ ساقط من : (ج) .

❌ في (م) : وجهان يخرجان .

❌ ساقط من : (ج) .

❌ في (م) : الضمان .

❌ في (م) : وفيه .

(٩) انظر : السلسلة (م/٩٣ ب)، (م/٩٤ أ)، الحاوي الكبير ٥١٢/٦، الإبانة

(م/١٤٨ ب)، المذهب ٣٥٧/١، بحر المذهب ١٥٧/٨، الوسيط ٣٠٥/٣، حلية

العلماء ١٥٤/٥، التهذيب ٢١٣/٤، البيان ٤٥٥/٦، فتح العزيز ٦٧/١١، روضة

الطالبين ٣٣٠/٤، المطلب العالي (ج ١٠/١٠ ل ٣٠٨ ب)، النجم الوهاج ٦٤/٥.

حنيفة<sup>(١)</sup>.

**ووجهه :** أن الفسخ لا يثبت في حق المأمور قبل بلوغ الخبر ؛ ولهذا لما

افتتح أهل قباء الصلاة / إلى القدس، وبلغهم الخبر أن القبلة قد ~~تغير~~ حولت ، [٥٠/ج] استداروا وبنوا على صلاتهم ، ولم يأمرهم النبي ﷺ بالإعادة .<sup>(٢)</sup>

**والثاني :** ينزل من غير بلوغ الخبر ، حتى لو باع قبل بلوغ الخبر إليه ~~أو~~ ،

~~أو~~ ، لم يكن البيع نافذاً<sup>(٣)</sup> . **ووجهه :** أنه لو جنَّ المؤكِّل، انزل الوكيل في

(١) انظر : تبیین اخفائے ٢٨٦/٤ - ٢٨٧ ، المبسوط ٦/١٩ - ٧ ، بدائع الصنائع ٦/٣٧ - ٣٨ ، الهداية ومعها شرحها : فتح القدير والعناية ٨/١٣٧ - ١٤٠ ، الإختیار ٢/١٦٣ ، البحر الرائق ٧/١٨٧ - ١٨٨ ، مجمع الأنهر ٢/٢٤٦ - ٢٤٧ ، اللباب ٢/١٤٥ .

(٢) ساقط من : (ج) .

(٣) أخرج البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة، (١٥٧/١)، برقم (٣٩٥)، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: «بيننا الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت، فقال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة».

وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، (٣٧٥/١)، برقم (٥٢٦، ٥٢٧).

(٤) ساقط من : (م) .

(٥) وهو الأظهر والأصح؛ ولأنه قطع عقد لا يفتقر إلى رضی الغائب، فلم يفتقر إلى علمه، كالطلاق.

انظر : السلسلة (م/٩٣/ب)، الحاوي الكبير ٦/٥١٢ - ٥١٣ ، الإبانة (م/١٤٨/ب)، المذهب ١/٣٥٧ ، بحر المذهب ٨/١٥٧ ، الوسيط ٣/٣٠٥ ، حلية العلماء ٥/١٥٤ ، التهذيب ٤/٢١٣ ، البيان ٦/٤٥٥ ، فتح العزيز ١١/٦٧ ، روضة الطالبين ٤/٣٣٠ ، الغاية



الحال، وإن لم يبلغه الخبر، والعزل بالجنون من طريق الحكم، فإذا كان ما  
يوجب العزل حكماً لا يعتبر فيه بلوغ الخبر، فصريح ~~(م)~~ العزل أولى. ويخالف  
الفسخ، فإن أمر الشرع ~~(م)~~ على اللزوم، فلا يباح له تركه، ومن المحال أن يلزم  
الفعل ولا يعتد ~~(م)~~ به، ويلزمه ~~(م)~~ امتثال الأمر المجرد من غير علم. (وأما التوكيل  
فليس) ~~(م)~~ على اللزوم، وإنما هو ارتفاق، ومقتضى الارتفاق أن يرتفع بمجرد  
الفسخ؛ حتى لا ~~(م)~~ يتضرر بزوال ملكه عن ماله مع رغبته فيه. <sup>(٧)</sup>

### [٢٩٧] فرع : [اعتبار خبر من يوثق به]:

إذا قلنا : يعتبر بلوغ الخبر، فيعتبر خبر من يوثق به ~~(م)~~، فلو ~~(م)~~ كان المخبر

==

القصوى ٥٤٧/١، المطلب العالي (ج ١٠/١٠٨/ب)، عمدة السالك ص ١٥٥، عمالة  
المحتاج ٨٤٤/٢، النجم الوهاج ٦٣/٥، أسنى المطالب ٢٧٨/٢، مغني المحتاج ٢٥٧/٣،  
نهایة المحتاج ٥٣/٥.

- ~~(م)~~ في (م) : بصريح.
- ~~(م)~~ في (ج) : الفسخ.
- ~~(م)~~ في (م) : ولا يعقد.
- ~~(م)~~ في (ج) : ويلزم.
- ~~(م)~~ في (م) : وأمر الموكل ليس.
- ~~(م)~~ ساقط من : (م).
- (٧) انظر : مراجع الشافعية السابقة.
- ~~(م)~~ في (ج) : إليه.
- ~~(م)~~ في (م) : ولو.

فاسقاً لا يعتمد عليه<sup>(١)</sup> ، حتى لو باع بعد ما سمع من فاسق أن الموكل عزله ،  
يصح البيع . ولكن<sup>(٢)</sup> الذكورية<sup>(٣)</sup> ، والحرية لا تشترط / ، حتى لو كان المخبر [٥٦/ب/م]  
عبداً ثقة ، أو امرأة ثقة ، لم يصح<sup>(٤)</sup> تصرفه بعد ذلك.<sup>(٥)</sup>

### [٢٩٨] [المسألة] الرابعة : [أثر الجنون والإغماء والرق والحجر بالسفه

#### والردة في وكالة الوكيل]:

إذا جنَّ الوكيل أو أغمي عليه، ينزل عن الوكالة ، حتى إذا أفاق بعد ذلك  
لا يملك التصرف<sup>(٦)</sup>؛ لأن الوكيل نائب عن الغير ، والنائب عن الغير فرع

(X) في (م) : على قوله .

(X) ساقط من : (ج) .

(X) في (ج) : والذكورة .

(X) في (م) : لم يصح .

(٥) انظر : الشامل (ج٣/ل٢٠٧/أ)، بحر المذهب ١٥٧/٨، فتح العزيز ٦٨/١١، روضة

الطالبين ٣٣٠/٤، النجم الوهاج ٦٤/٥، مغني المحتاج ٢٥٧/٣، نهاية المحتاج ٥٣/٥.

(٦) الوكيل إذا جنَّ له حالتان:

الأولى : أن يطول به الجنون، حتى يصير إلى حال يولى عليه، فالوكالة قد بطلت؛ لأنه لما  
صار بالجنون باطل التصرف، كان تصرف من توكل له من جهته أبطل.

والثانية : أن لا يطول به الجنون حتى يفیق منه سريعاً قبل أن يولى عليه، فالظاهر من  
المذهب بطلان الوكالة؛ للمعنى الذي ذكرته، وسواء صار مألوفاً، أو غير مألوف.

وقال أبو العباس بن سريج -رحمه الله- : الوكالة صحيحة، لا تبطل، لاسيما إذا صار  
مألوفاً؛ لأن قصور مدته، وسرعة إفاقته، تجعله عفوفاً، كأوقات النوم؛ لانتفاء الخوف عنه.

وأما الإغماء، ففقيه وجهان:

==

أظهرهما وأصحهما: أنه كالجنون في اقتضاء الإنعزال، وصححه الغزالي في الوجيز

للمنوب ~~(م)~~ ، وفي حق نفسه قد ~~(م)~~ زال بالجنون ولايته عن نفسه وأمواله ، فكيف  
تصح النيابة عن الغير ~~(م)~~ ؟ وهكذا لو وكل حرياً بالتصرف ، فاسترق الوكيل ،  
ينعزل ~~(م)~~ ، لأن بالاسترقاق ~~(م)~~ زالت ~~(م)~~ ولايته عن نفسه (وأمواله ، فكيف تصح  
النيابة عن الغير ~~(م)~~ <sup>(٧)</sup> ؟) وهكذا لو حجر عليه بالسفه ، وكانت الوكالة في أمور

==

(٣٦٥/١).

والوجه الثاني : وهو الأظهر عند إمام الحرمين أبي المعالي الجويني، والأصح عند الإمام  
الغزالي، كما في الوسيط (٣/٣٠٦) : أنه لا يقتضي الإنعزال، واحتج له : بأن المغمى عليه  
لا يلتحق بمن يولى عليه، والمعتبر في الإنعزال، إلحاق الوكيل والموكل بمن يولى عليه،  
واختاره - أيضاً - ابن عمر البيضاوي في الغاية القصوى (١/٥٤٧).  
انظر : محاسن الشريعة (م/١٥٩/أ-ب)، الحاوي الكبير ٦/٥٠٧، المهذب ١/٣٥٧،  
الشامل (ج/٢٠٧/ب)، بحر المذهب ٨/١٥٨، الوسيط ٣/٣٠٦، حلية العلماء  
٥/١٥٤، التهذيب ٤/٢١٣، البيان ٦/٤٥٥، فتح العزيز ١١/٦٨، روضة الطالبين  
٤/٣٣٠، عجالة المحتاج ٢/٨٤٤ - ٨٤٥، النجم الوهاج ٥/٦٤ - ٦٥، السراج الوهاج  
ص ٢٥٢، أسنى المطالب ٢/٢٧٩، مغني المحتاج ٣/٢٥٨، كفاية الأخيار ص ٢٧٣، نهاية  
المحتاج ٥/٥٥.

(م) : التصرف . ~~(م)~~(م) : وقد . ~~(م)~~(م) : الغرر . ~~(م)~~ساقط من : (م) . ~~(م)~~(م) : الاسترقاق . ~~(م)~~(م) : إزالة . ~~(م)~~

(٧) انظر : المراجع السابقة.

ساقط من : (م) . ~~(م)~~(م) : وكذا . ~~(م)~~

لا يتولاها السفه، ينعزل؛ لأنه لا يملك تلك ❖ التصرفات في حق نفسه<sup>(٢)</sup>،  
وأما إذا ارتدّ، ينبي ❖ على أنه: هل يصير محجوراً ( عليه أم لا ؟  
فإن قلنا : يصير محجوراً ، فينعزل ، وإلا فلا ) ❖ .<sup>(٥)</sup>

### [٢٩٩] [المسألة] الخامسة : [أثر الموت والجنون والإغماء والحجر

#### بالسفه والفلس والردّة على وكالة الموكل :

إذا مات الموكل انعزل الوكيل / ؛ لأن الملك قد انتقل بموته إلى غيره ، [٥٠/ب/ج]  
وليس له ❖ من جهتهم ولاية<sup>(١)</sup> . وإذا جن أو أغمي عليه ينعزل؛ لأنه لم يبق له

❖ ساقط من : (ج) .

(٢) فتبطل الوكالة فيما لا يصح تصرفه فيه مع السفه، كالبيع والهبة وغيرها، ولا تبطل الوكالة فيما يملكه مع السفه، كالطلاق والخلع وطلب الفصاض.

انظر : المراجع السابقة.

❖ في (م) : ينبي .

❖ ساقط من : (م) .

(٥) قال الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٤/٣٠٠): «ولو وُكِّل رجلاً مرتدّاً، أو ارتدّ الوكيل، لم يقدح في الوكالة؛ لأن الخلاف في تصرفه لنفسه، لا لغيره، كذا نقل الأصحاب عن ابن سريج، وفي التتمة: أنه مبني على أنه يصير محجوراً عليه، إن قلنا: نعم، انعزل، وإلا فلا».

وقال الإمام الأردبيلي - رحمه الله - في الأنوار لأعمال الأبرار (١/٤٨٩): «ولو سكن أو نام أو ارتدّ، لم ينعزل».

وانظر : بحر المذهب ١٥٢/٨، البيان ٤٥٦/٦، فتح العزيز ١٨/١١، مغني المحتاج ٢٣٤/٣ - ٢٣٥، نهاية المحتاج ٢٠/٥ - ٢٠.

❖ ساقط من : (ج) .

له على نفسه ولاية، فكيف تبقى النيابة عنه؟<sup>(٣)</sup> وإذا حجر عليه بالسفه انعزل وكيله بالتصرفات ؛ لأنه صار مولياً عليه فيها<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup> وإن حجر عليه

(١) فيبطل أملاكه، ويمنع وقوع التصرف له.  
قال الدّميري - رحمه الله - في النجم الوهاج (٦٤/٥) : «قال في المطلب - يعني: ابن الرفعة -، والصواب: أن الموت ليس بعزل، بل انتهت الوكالة إليه، كالنكاح». وانظر : مثل هذا النقل عن ابن الرفعة - رحمه الله - في : أسنى المطالب ٢/٢٧٩، وعجالة المحتاج ٢/٨٤٤ - ٨٤٥، ومغني المحتاج ٣/٢٥٨، ونهاية المحتاج ٥/٥٥٠.  
وانظر للمسألة، المراجع السابقة، بالإضافة إلى : المذهب ١/٣٥٧، الشامل (ج ٣/٢٠٧/ب)، بحر المذهب ٨/١٥٨، الوسيط ٣/٣٠٦، التهذيب ٤/٢١٣، البيان ٦/٤٥٥، متن الغاية والتقريب ص ١٧٠، فتح العزيز ١١/٦٨، روضة الطالبين ٤/٣٣٠، المطلب العالي (ج ١٠/٣١١/ب)، (ج ١٠/٣١٢/أ)، عمدة السالك ص ١١٥.  
في (م) : غيره .

(٣) وينطبق عليه التفصيل الذي سبق ذكره فيما إذا جنّ الوكيل أو أغمي عليه، وذلك في المسألة الرابعة، رقم (٢٩٨)، صفحة (٨١٠).  
وخلاصته: أنه يبطل توكيله إذا جنّ، سواء استدام جنونه أو أفاق، وهو ظاهر المذهب.  
وفي وجهه عن ابن سريج - رحمه الله - : أنه لا ينعزل به إذا لم يمتدّ.  
أما الإغماء ، فهو كالجنون على الأصح، في اقتضاء الإنعزال.  
وفي وجهه: أنه لا ينعزل به.

انظر : مراجع الشافعية في صفحة (٨١١).

(٤) ساقط من : (ج) .

(٥) فتبطل الوكالة فيما لا يصح تصرفه فيه مع السفه، كالبيع والهبة وغيرها، ولا تبطل الوكالة فيما يملكه مع السفه، كالطلاق والخلع وطلب القصاص.

انظر : الأقسام والخصال (م/٢٩/ب)، الحاوي الكبير ٦/٥٠٧، المذهب ١/٣٥٧، الشامل (ج ٣/٢٠٧/ب)، بحر المذهب ٨/١٥٨ - ١٥٩، التهذيب ٤/٢١٣، البيان ٦/٤٥٥، فتح العزيز ١١/٦٨، روضة الطالبين ٤/٣٣٠، المطلب العالي

بالفلس ~~✗~~، انعزل وكيله ببيع المال ؛ لأنه لا يملك بيع مال نفسه<sup>(٦)</sup> ، وإن ارتدَّ عن الإسلام ، فإن قلنا : بزوال ~~✗~~ أملاكه بالردة ينعزل ~~✗~~، وكذلك إذا قلنا : لا تزول أملاكه، ولكن ~~✗~~ يصير محجوراً عليه ~~✗~~.

وأما إذا قلنا : الملك باق ، فلا يصير محجوراً ، والوكالة لا تبطل. وإن قلنا : الملك موقوف ، فالوكالة موقوفة<sup>(٧)</sup>.

== (ج. ١٠/١ ز. ٣١١/ب) : (ج. ١٠/١ ز. ٣١٢/أ)، النجم الوهاج ٦٥/٥، السراج الوهاج ص ٢٥٢، أسنى المطالب ٢٧٩/٢، مغني المحتاج ٢٥٨/٣.

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

(٢) إن كان وكل في بيع شيء بعينه انفسخ؛ لبطلان تصرفه فيه وفي هبته، وإن كان وكله في الخصومة، أو في شراء شيء في الذمة، لم ينفسخ، ولا في الطلاق والخلع وطلب القصاص. انظر : المراجع السابقة.

~~✗~~ في (م) : يزول .

~~✗~~ في (م) : فيعزل .

~~✗~~ ساقط من : (م) .

~~✗~~ ساقط من : (م) .

(٧) قال العمري رحمه الله - في البيان (٤٥٦/٦) : «فأما إذا ارتدَّ الموكل، فهل يبطل توكيله؟ فيه ثلاثة أقوال، بناء على زوال ملكه بالردة: أحدها : يزول ملكه، فتبطل وكالته.

والثاني : لا يزول ملكه، فلا تبطل وكالته.

والثالث : أن ملكه موقوف، فإن رجع إلى الإسلام، لم يزُل ملكه، فلا تبطل وكالته، وإن مات على الردة، أو قتل عليها، زال ملكه بالردة، فبطلت وكالته».

وانظر : الأقسام والخصال (م/٢٩/ب)، بحر المذهب ١٥٢/٨، فتح العزيز ١٨/١١،

روضة الطالبين ٣٠٠/٤، أسنى المطالب ٢٦٥/٢، مغني المحتاج ٢٣٤/٣، نهاية المحتاج

==

٢٠/٥، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٨٩/١.

## [٣٠٠] [المسألة السادسة : [خروج محلّ التصرف عن ملك الموكل]:

إذا وُكِّلَ ~~(م)~~ ببيع عبده ثم باعه ~~(م)~~ بنفسه ، أو أعتقه ، ينعزل ~~(م)~~ الوكيل ؛ لأن الوكيل ~~(م)~~ لا يمنع تصرف الموكل ، وإذا لم يمنع تصرفه ~~(م)~~ ، لم ~~(م)~~ يبق المحل قابلاً ~~(م)~~ للتصرف . وإن أجَّره ، ينعزل ؛ لأننا ~~(م)~~ إن قلنا : (لا يجوز بيع / المستأجر) ~~(م)~~ ، فما بقي مالكاً للتصرف <sup>(١٠)</sup> . وإن قلنا : يجوز بيعه ، فالإجارة علامة منع ~~(م)~~ البيع ، فإن الإنسان إذا أراد أن يبيع ملكه لا يؤاخره ؛ لأن ~~(م)~~ .  
 ١٠ . ٢ . ٣ . ٤ . ٥ . ٦ . ٧ . ٨ . ٩ . ١٠ . ١١ . ١٢ . ١٣ . ١٤ . ١٥ . ١٦ . ١٧ . ١٨ . ١٩ . ٢٠ . ٢١ . ٢٢ . ٢٣ . ٢٤ . ٢٥ . ٢٦ . ٢٧ . ٢٨ . ٢٩ . ٣٠ . ٣١ . ٣٢ . ٣٣ . ٣٤ . ٣٥ . ٣٦ . ٣٧ . ٣٨ . ٣٩ . ٤٠ . ٤١ . ٤٢ . ٤٣ . ٤٤ . ٤٥ . ٤٦ . ٤٧ . ٤٨ . ٤٩ . ٥٠ . ٥١ . ٥٢ . ٥٣ . ٥٤ . ٥٥ . ٥٦ . ٥٧ . ٥٨ . ٥٩ . ٦٠ . ٦١ . ٦٢ . ٦٣ . ٦٤ . ٦٥ . ٦٦ . ٦٧ . ٦٨ . ٦٩ . ٧٠ . ٧١ . ٧٢ . ٧٣ . ٧٤ . ٧٥ . ٧٦ . ٧٧ . ٧٨ . ٧٩ . ٨٠ . ٨١ . ٨٢ . ٨٣ . ٨٤ . ٨٥ . ٨٦ . ٨٧ . ٨٨ . ٨٩ . ٩٠ . ٩١ . ٩٢ . ٩٣ . ٩٤ . ٩٥ . ٩٦ . ٩٧ . ٩٨ . ٩٩ . ١٠٠ .

~~(م)~~ في (م) : وُكِّلَ .

~~(م)~~ في (م) : باع .

~~(م)~~ في (م) : فينعزل .

~~(م)~~ في (م) : التوكيل ز

~~(م)~~ في (م) : تصرف الموكل .

~~(م)~~ في (م) : فلم .

~~(م)~~ في (ج) . قابلاً . وهو خطأ .

~~(م)~~ في (م) : فإننا .

~~(م)~~ في (م) : بيع المستأجر لا يجوز .

(١٠) لاستحالة بقاء الولاية في هذه الحالة؛ ولتعذر التصرف.

انظر : بحر المذهب ١٥٩/٨ ، البيان ٤٥٥/٦ ، فتح العزيز ٦٩/١١ ، روضة الطالبين

٣٣١/٤ ، عجالة المحتاج ٨٤٥/٢ ، النجم الوهاج ٦٥/٥ ، إخلاص النواي ٢٦٦/٢ ، أسنى

المطالب ٢٧٩/٢ ، مغني المحتاج ٢٥٩/٣ ، نهاية المحتاج ٥٦/٥ ، كفاية الأخيار ص ٢٧٣ ،

الأنوار لأعمال الأبرار ٤٨٩/١ .

~~(م)~~ ساقط من : (م) .

منفعة فيه لا يرغب في شرائه . وكذلك إذا زوّجها ينعزل الوكيل ؛ لأنه لا يزوجه وهو راغب في بيعها ؛ لأن الجارية المزوجة قلّ ما يرغب الناس في شرائها . وأما إذا وُكِّل وكيلاً آخر يبيعه أو عرضه على البيع، لا ينعزل الوكيل الأول ؛ لأن ذلك يدل على شدة رغبته في البيع.<sup>(١)</sup>

### [٣٠١] فرع : [إذا طحن الموكّل الحنطة قبل أن يبيعها الوكيل]:

إذا وُكِّل وكيلاً يبيع الحنطة ، فطحنها ~~✗~~ قبل أن يبيع الوكيل ، هل ينعزل أم لا ؟  
فيه وجهان :

أحدهما: لا ينعزل؛ لأن ذلك ليس علامة للندم ~~✗~~ ، فإن رغبات الناس في شراء الدقيق أكثر ، فيجوز أن يكون قصده بالطحن، أن يكثر الرغبات فيه ( وتزداد القيمة ) ~~✗~~ .<sup>(٥)</sup>

(١) وليس ذلك بعزل قطعاً، كما نصّ على ذلك الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٣١/٣).

انظر : المراجع السابقة.

~~✗~~ في (م) : فطحن .

~~✗~~ في (م) : الندم .

~~✗~~ في (م) : ويزداد قيمته .

(٥) انظر: فتح العزيز ٦٩/١١، روضة الطالبين ٣٣١/٤، أسنى المطالب ٢٧٩/٢، النجم

الوهاب ٦٦/٥، مغني المحتاج ٢٥٩/٣، نهاية المحتاج ومعه حاشية الشيراملسي ٥٦/٥، فتح



والثاني : يتعزل ؛ لأنه وُكِّلَ ببيع الخنطة ، والموجود ليس بخنطة.<sup>(١)</sup>

وأصل المسألة : إذا قال : والله لا أكل هذه الخنطة ، فأكلها بعد

الطحن<sup>(٢)</sup> / ، وسنذكره ~~✗~~ .

[٥١/ج]

**[٣٠٢] [المسألة] السابعة: [إذا وُكِّلَ زوجته أو عبده في الشراء والبيع**

**ثم طلقها أو باع عبده أو أعتقه]:**

إذا وُكِّلَ زوجته بالشراء والبيع ثم طلقها، لا تبطل الوكالة؛ لأن النكاح لا

الجواد ٥٢١/١ .

(١) قال الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٣١/٤) : «وفي طحن الخنطة وجهان، وجه الإنعزال: بطلان اسم الخنطة».

وانظر : المراجع السابقة.

(٢) قال الشيخ زكريا الأنصاري - رحمه الله - في أسنى المطالب (٢٧٩/٢) : «وفي انعزاله بطحن الخنطة الموكل ببيعها وجهان، قال المتولي: أصلهما ما لو حلف لا يأكل هذه الخنطة، فأكلها بعد الطحن، وقضيته: ترجيح الإنعزال، ووجهه الرافعي بطلان اسم الخنطة، وإشعار طحنها بالإمساك، وظاهر أنهما علتان؛ لأن الأصل عدم تركيب العلة، واقتصر في الروضة على الأول منهما، وقضيته: أنه لو لم يصرح باسم الخنطة، كأن قال: وكلتك في بيع هذا، لم يكن عزلاً، وقضية الثاني: خلافه، وهو الأوجه».

وانظر : فتح العزيز ٦٩/١١، روضة الطالبين ٣٣١/٤، أسنى المطالب ٢٧٩/٢، النجم الوهاج ٦٦/٥، مغني المحتاج ٢٥٩/٣، نهاية المحتاج ومعه حاشية الشيرازي ٥٦/٥، فتح

الجواد ٥٢١/١

في (م) : وسنذكر ~~✗~~ .

تأثير له في التصرفات<sup>(١)</sup>؛ وإنه إذا أذن لعبده في بيع شيء من أعيان أمواله~~✗~~، أو~~✗~~ في شراء شيء، ثم أعتقه أو باعه، هل تبطل الوكالة أم لا؟ فيه وجهان (٤):

أحدهما : تبطل<sup>(٥)</sup>؛ لأن إذنه لعبده ( من نوع التصرفات ~~✗~~ ) في

(١) ولأنها نيابة، فصحت بين الزوجين، كالأجنبيين؛ ولأن زوال النكاح لا يمنع ابتداء الوكالة، فلم يمنع استدامتها.

انظر : الحاوي الكبير ٥٠٨/٦، المذهب ٣٥٧/١، المعاينة في العقل (م/٥٨/ب)، بحر المذهب ١٥٩/٨، البيان ٤٥٦/٦، النجم الوهاج ٦٥/٥، حاشية الشيرازي ٥٦/٥.

~~✗~~ في (م) : ماله .

~~✗~~ في (م) : و .

(٤) عن أبي العباس بن سريج -رحمه الله-، مبنيان على أن توكيل محقق، أو استخدام وأمر. وقيل: قولان.

انظر : الحاوي الكبير ٥٠٧/٦ - ٥٠٨، بحر المذهب ١٥٩/٨ - ١٦٠، فتح العزيز ٦٩/١١، البيان ٤٥٦/٦، النجم الوهاج ٦٥/٥.

(٥) وينعزل، وهو اختيار: أبي العباس بن سريج، وصححه: الجرجاني في المعاينة في العقل (م/٥٨/ب)، واختاره واقتصر عليه: الإمام الشريفي -رحمه الله- في مغني المحتاج (٢٥٩/٣)، والشيخ زكريا الأنصاري -رحمه الله- في أسنى المطالب (٢٧٩/٢)، والإمام شمس الدين الرملي -رحمه الله- في نهاية المحتاج (٥٦/٥).

== ولأن ذلك ليس بتوكيل في الحقيقة، وإنما هو أمر؛ ولهذا يلزم امتناله، وبالعق والبيع سقط أمره عنه.

وانظر : الحاوي الكبير ٥٠٧/٦ - ٥٠٨، المذهب ٣٥٧/١، الشامل (ج/٢٠٧/ب)، بحر المذهب ١٥٩/٨، الوسيط ٣٠٦/٣، حلية العلماء ١٥٣/٥، التهذيب ٢١٣/٤، البيان ٤٥٦/٦، فتح العزيز ٦٩/١١، روضة الطالبين ٣٣١/٤، النجم الوهاج ٦٥/٥، الاعتناء في الفروق والاستثناء (م/١١٦/أ).

~~✗~~ في (م) : في نوع من التصرف .

الملك (❌) ، وليس (❌) بتوكيل على الحقيقة ، ( وإنما ) (❌) هو أمر ؛ ولهذا يلزمه الامتثال ، ولا يجوز له الترك ، وسبب صحة الأمر بقاء الملك ، فإذا زال الملك سقط حكمه. (٤)

والثاني : لا تبطل (٥) ؛ لأن الحادث (❌) لا يمنع ابتداء الوكالة، فلا يبطلها.

يبطلها. وأيضا: فإن العتق يجعله / أهلاً للتصرف ، ( وشرط الوكيل في الوكالة أن [م/ب/٧٥] يكون أهلاً ) (❌) ، فاستحال أن تبطل الوكالة؛ لأن بوجودها (❌) يملك به " فإت. (٦) "

==

(❌) ساقط من : (م) .

(❌) في (م) : ليس . بإسقاط حرف العطف .

(❌) في (م) : إنما . بإسقاط حرف العطف .

(٤) انظر : الحاوي الكبير ٥٠٧/٦ - ٥٠٨ ، المعاينة في العقل (م/٥٨/ب) ، بحر المذهب

١٥٩/٨ - ١٦٠ ، فتح العزيز ٦٩/١١ ، البيان ٤٥٦/٦ ، النجم الوهاج ٦٥/٥ .

(٥) فلا ينعزل ، كما لو وُكِّل زوجته ثم طلقها .

وقد ذكر الإمام الغزالي - رحمه الله - في الوسيط (٣٠٦/٣) ، والإمام النووي - رحمه الله -

في روضة الطالبين (٣٣١/٤) ، وجهاً ثالثاً في المسألة ، وهو " يُنظر إلى لفظه ، فإن كانت

الصيغة : وكلتك ، بقي الإذن ، وإن كانت بصيغة الأمر : بع واشتر ، ارتفع ، فهو محمول على

الاستخدام .

وانظر : المراجع السابقة .

(❌) في (م) : الحرث .

(❌) ساقط من : (م) .

(❌) في (ج) : وجوده .

(٩) قال الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٣١/٤) : « لم يصحح الرافعي شيئاً

من الخلاف في انعزاله ، ولم يصححه الجمهور ، وقد صحح صاحب الحاوي ، والجرجاني

### [٣٠٣] فرع : [إذا وُكِّل عبد الغير بإذن سيده ثم باعه أو أعتقه]:

إذا وُكِّل ( عبد الغير بإذن سيده ) ~~✗~~ ثم باعه أو أعتقه ، هل تبطل الوكالة أم لا ؟

من أصحابنا من قال: يخرج على وجهين، كما ذكرنا فيما لو أمره السيد بنوع من التصرف ثم أعتقه، وإنما قلنا ذلك؛ لأن هذه الوكالة إنما صحت ~~✗~~ بإذن السيد ، وقد بطل إذنه بزوال ملكه. (٣)

ومنهم من قال : لا تبطل الوكالة في ( هاتين الصورتين ) ~~✗~~ (٥) ؛ لأن هذه وكالة صحيحة ، فإنه لا يجب على العبد امتثال أمر الأجنبي. (٦)

في المعاياة، انعزاله، وقطع به الجرحاني في كتابه التحرير.

~~✗~~ في (ج) : عبداً بغير إذن سيده .

~~✗~~ في (م) : قضت .

(٣) انظر : الحاوي الكبير ٥٠٧/٦ ، المعاياة في الفروق (م/٥٨/ب)، بحر المذهب ١٦٠/٨ ، حلية العلماء ١٥٣/٥ ، التهذيب ٢١٣/٤ ، البيان ٤٥٦/٦ - ٤٥٧ ، فتح العزيز ٦٩/١١ ، روضة الطالبين ٣٣١/٤ ، النجم الوهاج ٦٧/٥ ، أسنى المطالب ٢٧٩/٢ ، مغني المحتاج ٢٥٩/٣ ، نهاية المحتاج ٥٦/٥ .

~~✗~~ في (م) : هاهنا .

(٥) وجهاً واحداً؛ لأن عقد الوكالة حصل من جهة غير السيد، وملك الموكل لم يزل، وإنما زال ملك غيره.

انظر : المراجع السابقة.

(٦) قال الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٣١/٤): «وأما عبد غيره، فطرد

## [٣٠٤] [المسألة] الثامنة: [إذا قال الموكل: وكلتك وكلما عزلتك فأنت

وكيلي]:

إذا قال: وكلتك وكلما عزلتك فأنت وكيلي، فهل تصح الوكالة في الحال أم لا؟ فيه وجهان:

أحدهما (X): (أظهرهما: أن الوكالة (X) صحيحة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الوكالة في الحقيقة إذن، والإذن موجود.

وفيه وجه آخر: أنه (X) لا تصح؛ لوجود الشرط (X) الفاسد<sup>(٦)</sup>. وهذه طريقة من يعتبر في الوكالة القبول في المجلس نطقاً<sup>(٧)</sup>، فتصير مثل العقود كلها،

الرافعي فيه الوجهين، متابعة لصاحب التهذيب، ولكن المذهب، والذي جزم به الأكثرون: القطع ببقائه».

(X) ساقط من: (ج).

(X) في (م): أن أظهرهما الوكالة.

(٣) وهو الأصح؛ ولأن الإذن وجد منجزاً.

انظر: الوسيط ٢٨٤/٣، التهذيب ٢١٤/٤، فتح العزيز ٢٣/١١ - ٢٤، روضة الطالبين ٣٠٢/٤ - ٣٠٣، عجلة المحتاج ٨٣٧/٢، النجم الوهاج ٤٠/٥ - ٤١، أسنى المطالب ٢٦٦/٢ - ٢٦٧، مغني المحتاج ٢٤٢/٣، نهاية المحتاج ٢٩/٥.

(X) ساقط من: (م).

(X) في (ج): للشرط.

(٦) أي: لاشتغالها على شرط التأيد، وهو: إلزام العقد الجائر.

انظر: المراجع السابقة.

(٧) وقد سبق في المسألة الثانية، رقم (٢٨٢)، صفحة (٧٨١)، بيان أن الأصح في المذهب: أنه لا يحتاج إلى القبول نطقاً، ولكن قبوله الامتثال.

تفسد بالشروط الفاسدة. وأما ~~✗~~ إذا قلنا بظاهر المذهب : أن الوكالة صحيحة ،  
 فإذا ~~✗~~ عزله، انعزل على الصحيح من المذهب ، ولا يعود وكيلاً<sup>(٣)</sup>.  
 وفيه وجه آخر : أنه يعود وكيلاً<sup>(٤)</sup> ، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٥)</sup> - (رحمه  
 الله) ~~✗~~ - .

وأصل هذه المسألة : أن الوكالة المعلقة بشرط هل تنعقد أم لا ؟ وقد  
 ذكرناه ~~✗~~ .<sup>(٨)</sup>

~~✗~~ في (ج) : فأما .

~~✗~~ في (م) : وإذا .

(٣) على الأصح؛ لأن الأصح فساد التعليق.

انظر : بحر المذهب ١٦١/٨ ، التهذيب ٢١٤/٤ ، فتح العزيز ٢٣/١١ - ٢٤ ، روضة  
 الطالبين ٣٠٣/٤ ، عجالة المحتاج ٨٣٧/٢ ، النجم الوهاج ٤١/٥ ، أسنى المطالب  
 ٢٦٧/٢ ، مغني المحتاج ٢٤٢/٣ ، نهاية المحتاج ٢٩/٥ .

(٤) إذا قلنا بصحة تعليق الوكالة.

انظر : المراجع السابقة ، بالإضافة إلى : الوسيط ٢٨٤/٣ ، المطلب العالي  
 (ج ١٠/١٠٤٩ أ) .

(٥) انظر : تبين الحقائق ٢٨٦/٤ - ٢٨٧ ، ٢٢٤/٦ ، المبسوط ٧/١٩ ، بدائع الصنائع  
 ٣٨/٦ ، الإختيار ١٦٤/٢ ، فتح القدير ٥٠١/٧ ، البحر الرائق ٣٦٠/٣ ، ١٨٧/٧ -  
 ١٨٨ ، ٥٥٢/٨ ، مجمع الأنهر ٢٤٧/٢ ، درر الحكم شرح غرر الأحكام ٢٩٥/٢ ، حاشية  
 ابن عابدين ٥٣٦/٥ .

~~✗~~ ساقط من : (م) .

~~✗~~ في (م) : ذكرنا .

(٨) كما سبق في المسألة الخامسة ، رقم (٢٨٨) ، صفحة (٧٩٢) ، وفيها : أنها على وجهين :  
 الأول : وهو ظاهر المذهب ، وهو الأصح : أن الوكالة المعلقة بشرط لا تصح .  
 الثاني : أنها تصح ، وبه قال الحنفية .

ووجهه : أن الوكالة الثانية معلّقة بشرط/ وهو العزل.<sup>(١)</sup>

[٥١/ب/ج]

### [٣٠٥] فرع : [طريق عزل الوكيل بالكلية]:

إذا قلنا : إنه يعود وكيلاً بعد العزل ، فالطريق في عزله بالكلية، أن يوكل وكيلاً بعزله فيعزل ~~و~~ ؛ لأنه علق بعزل نفسه . وإن ~~و~~ كان قد قال: مهما عزلتك أو عزلك وكيلي فأنت وكيلي ، فطريق الخلاص أن يقول : وكلما صرت ( وكيلي فأنت ) ~~و~~ / معزول ، فلا يملك التصرف ؛ لأنه متى انعقدت له وكالة، وكالة، ينعزل، ولا يتمكن من التصرف.<sup>(٥)</sup>

### [٣٠٦] [المسألة] التاسعة: [الوكيل بالبيع إذا قبض المال وتعدّى فيه أو

#### باع بالغبن]:

الوكيل بالبيع إذا قبض المال وتعدّى فيه، بأن ~~و~~ كان ثوباً فلبسه ، أو دابة

(١) انظر : مراجع الشافعية السابقة، في الهامش (٧) صفحة (٨٢٢).

~~و~~ ساقط من : (ج) .

~~و~~ في (م) : فإن .

~~و~~ هذه العبارة مكررة في (م) .

(٥) انظر : الوسيط ٢٨٤/٣، فتح العزيز ٢٤/١١، روضة الطالبين ٣٠٣/٤، المطلب العالي

(ج ١٠/ل ٢٤٩/أ)، النجم الوهاج ٤١/٥ - ٤٢، أسنى المطالب ٢٦٧/٢، مغني المحتاج

٢٤٢/٣، نهاية المحتاج ٢٩/٥، الاعتناء في الفروق والاستثناء (م/ل ١١٧/أ).

~~و~~ في (م) : إن .

دابة فركبها ، أو باع بالغبن وتسلم ثم استرجع ، كان ~~✗~~ ضامناً للمال ؛ بتعديده وإخراجه للمال ~~✗~~ عن يده<sup>(٣)</sup> ، وهل ينعزل بسبب التعدي ( أم لا ؟  
فيه وجهان :

أحدهما : ينعزل<sup>(٤)</sup> ؛ لأن الوكالة أمانة ، فترتفع بالتعدي ~~✗~~ ،  
كالوديعة .

والثاني : لا ينعزل عن التصرف<sup>(٥)</sup> ، وهو الصحيح ؛ لأن عقد الوكالة

~~✗~~ في (م) : صار .

~~✗~~ في (م) : المال .

(٣) فلا يلزمه الضمان إلا بالتعدي، قولاً واحداً.

انظر : مختصر المزني ٢٠٩/٨ ، الحاوي الكبير ٥٠١/٦ ، بحر المذهب ١٥٢/٨ ، الوجيز ٣٦٥/١ ، التهذيب ٢١٦/٤ ، البيان ٤٥٩/٦ ، متن الغاية والتقريب ص ١٧٠ ، فتح العزيز ٦١ - ٦٠/١١ ، روضة الطالبين ٣٢٥/٤ ، الغاية القصوى ٥٤٦/١ ، عجلة المحتاج ٨٤٣/٢ ، عمدة السالك ص ١٥٥ ، مغني المحتاج ٢٥٤/٣ .

(٤) وتبطل الوكالة، ولا يصح تصرفه .

انظر : الحاوي الكبير ٥٣٤/٦ ، المهذب ٣٥٧/١ ، بحر المذهب ١٧٦/٨ ، حلية العلماء ١٥٣/٥ - ١٥٤ ، البيان ٤٥٩/٦ ، فتح العزيز ٦١/١١ ، عجلة المحتاج ٨٤٣/٢ ، النجم الوهاج ٥٩/٥ ، مغني المحتاج ٢٥٤/٣ ، نهاية المحتاج ٤٩/٥ .

~~✗~~ ساقط من : (م) .

(٦) على الأصح في المذهب . وهو قول : أبي علي الطبري - رحمه الله - .

فلا تبطل وكالته، ويصح تصرفه .

انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى : المعاينة في العقل (م/٥٩/أ) ، روضة الطالبين ٣٢٥/٤ ، شرح جلال الدين المحلي ٤٣٤/٢ ، شرح البهجة ١٩٣/٣ ، الإقناع وعليه حاشية البجيرمي ١٣٨/٣ ، تحفة المحتاج ٣٣٣/٥ - ٣٣٤ .



يضمن إذناً في التصرفات وأمانة اليد ، وأحد الأمرين ينفرد عن الآخر <sup>(١)</sup> ، فإن التوكيل بالبيع من غير أن ( يتسلم المال ) ~~✗~~ صحيح ، فإذا تعدى زالت أمانة اليد ، وبه فارق الوديعة ؛ لأنه ليس في الوديعة إلا مجرد أمانة ، فترتفع ~~✗~~ بالتعدي .

### فروع أربعة :

[٣٠٧] [الفرع الأول] أحدها : [إذا باع بعد التعدي وسلّم المبيع إلى

المشتري]:

إذا باع بعد التعدي، وسلّم المبيع إلى المشتري، يزول عنه الضمان بلا خلاف <sup>(٢)</sup> ؛ لأن إزالة اليد بإذن المالك ، وأما بنفس ~~✗~~ البيع، هل يزول الضمان

(١) ومعناه : أن الوكالة تضمنت الأمانة والتصرف، فإذا بطلت الأمانة بالخيانة، بقي التصرف، كالرهن يقتضي الوثيقة والأمانة، فإذا تعدى في الرهن، بطلت الأمانة، وبقيت الوثيقة. انظر : الحاوي الكبير ٥٣٤/٦، المذهب ٣٥٧/١، المعاينة في العقل (م/٥٩١)، بحر المذهب ١٧٦/٨، البيان ٤٥٩/٦، فتح العزيز ٦١/١١، النجم الوهاج ٥٩/٥، مغني المحتاج ٢٥٤/٣.

~~✗~~ في (م) : يسلم المال إليه .

~~✗~~ في (م) : فيرتفع .

(٤) ولأنه لم يتعد فيه، وكما لو كانت غصباً فسلمها إلى الوكيل بإذن المالك، يزول الضمان. انظر : الشامل (ج٣/٢١٢ب)، بحر المذهب ١٧٦/٨، الوسيط ٣٠١/٣، التهذيب ٢١٦/٤، البيان ٤٥٩/٦، فتح العزيز ٦١/١١، روضة الطالبين ٣٢٦/٤، النجم الوهاج ٥٩/٥، نهاية المحتاج ٤٩/٥.

الضمان ( أم لا ؟ فيه وجهان :<sup>(١)</sup>

أحدهما: يزول الضمان<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الملك قد زال بالبيع ، والمال في يد المشتري ، فلا يجوز أن يبقى الشيء مضموناً ( في يده )<sup>(٣)</sup> بعد زوال ملكه عنه<sup>(٤)</sup> .

والثاني: لا يزول الضمان<sup>(٥)</sup> ، وهو الصحيح ، كما لو باع المغصوب ممن يقدر على الانتزاع من يد الغاصب ، ( وبنفس )<sup>(٦)</sup> العقد زال ملكه والشيء مضمون في يده .

<sup>(١)</sup> في (م) : نفس .

(٢) قال العمراني - رحمه الله - في البيان (٤٥٩/٦) : «حكماهما ابن الصباغ» .

وانظر: الشامل (ج٣/ل٢١٢/ب) .

(٣) وهو قول: القاضي أبي الطيب الطبري - رحمه الله - ؛ ولأنه صار ملكاً للمشتري، فإذا قبض الثمن، صار أمانة في يده؛ لأنه قبضه بإذن الموكل، ولم يوجد منه التعدي فيه .

انظر : الشامل (ج٣/ل٢١٢/ب)، بحر المذهب ١٧٦/٨، البيان ٤٥٩/٦، فتح العزيز ٦١/١١، روضة الطالبين ٣٢٦/٤ .

<sup>(٤)</sup> ساقط من : (م) .

<sup>(٥)</sup> ساقط من : (ج) .

<sup>(٦)</sup> في (م) : بحقه .

(٧) على الأصح في المذهب . وهو قول عامة الأصحاب - رحمهم الله - .

فلا يبرأ إلا بتسليم المبيع إلى المشتري .

انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى: شرح البهجة ١٩٣/٣، مغني المحتاج ٢٥٥/٣، تحفة

المحتاج ٣٣٤/٥، نهاية المحتاج ٤٩/٥ .

<sup>(٨)</sup> في (م) : بنفس . بإسقاط حرف العطف .

وأيضاً: فإنه إذا تلف المال في يده، يرتفع العقد، ويعود ~~الشيء~~ ملكاً للموكل، وإذا كان الملك يعود إليه كان مضموناً بسبب تعديه.<sup>(٢)</sup>

### [٣٠٨] [الفرع] الثاني : [إذا قبض الثمن كان أمانة في يده]:

إذا قبض الثمن كان أمانة في يده؛ لأن قبض الثمن كان بإذنه، ولم يوجد منه فيه تعدّ.<sup>(٣)</sup>

### [٣٠٩] [الفرع] الثالث : [إذا وجد المشتري عيباً بالمبيع وردّه على

#### الوكيل]:

إذا وجد المشتري به عيباً، فردّه على الوكيل، يكون مضموناً في يده؛<sup>(٤)</sup> لأن

[٥٢/١/ج]

[٥٨/ب/م]

(١) في (م) . فيعود .

(٢) انظر : المراجع السابقة.

(٣) ولا يضمن الثمن الذي قبضه؛ لانتفاء تعديّه فيه.

انظر : الشامل (ج٣/ل٢١٢/ب)، بحر المذهب ١٧٦/٨، الوسيط ٣٠١/٣، التهذيب

٢١٦/٤، البيان ٤٥٩/٦، فتح العزيز ٦١/١١، روضة الطالبين ٣٢٦/٤، شرح البهجة

١٩٣/٣، تحفة المحتاج ٣٣٤/٥، نهاية المحتاج ٤٩/٥.

(٤) وعليه تنصّ أكثر كتب الشافعية - رحمه الله -.

واختار: أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - : أنه لا يعود مضموناً عليه، فقال في بحر

المذهب (١٧٦ - ١٧٧) : «وعندي أنه لا يعود مضموناً عليه؛ لأن فسخ القبض من وقته

لا من أصله، على أصلنا، فلا يضمن ثانياً، إلا بسبب حادث».

قال الشريبي - رحمه الله - في مغني المحتاج (٢٥٥/٣) : «ولو ردّ المبيع عليه بعيب، عاد

لأن ثبوت الضمان كان لحق ~~الموكل~~ ، وما وجد منه سبب يوجب سقوط /  
الضمان ، وقبض المشتري ما ~~وقع~~ على الموكل / ، وإنما قبض لنفسه ، فحكمنا  
بزوال الضمان ، وحصول الملك ~~في يد مالكة~~ ، فإذا ارتفع السبب ، عاد ~~إلى~~  
ما كان. (٥)

### [٣١٠] [الفرع] الرابع : [تصرفات الوكيل بالشراء]:

الوكيل بالشراء، إذا تعدى في الثمن صار ضامناً<sup>(٦)</sup> ، وإذا اشترى وسلّم  
الثمن إلى البائع، زال عنه الضمان ، والمبيع أمانة في يده كما ذكرنا<sup>(٧)</sup>. ولو وجد

الضمان، لعود اليد، فإن قيل: هذا إنما يأتي إذا قلنا: إن الفسخ يرفع العقد من أصله، لا  
من حينه، والمعتمد: أنه يرفعه من حينه، لا من أصله، فلا يعود الضمان، أجيب: بأن  
المعتمد: عود الضمان والفسخ، وإن رفع العقد من حينه، لا من أصله، لا يقطع النظر عن  
أصله بالكلية».

انظر: البيان ٤٥٩/٦، فتح العزيز ٦١/١١، روضة الطالبين ٣٢٦/٤، النجم الوهاج  
٥٩/٥، أسنى المطالب ٢٧٦/٢، تحفة المحتاج وعليه حاشية ابن قاسم العبادي ٣٣٤/٥،  
نهاية المحتاج ٤٩/٥.

(٥) في (ج): بحق .

(٦) ساقط من: (ج) .

(٧) في (م): المال .

(٨) في (م): وعاد .

(٩) انظر: المراجع السابقة.

(١٠) انظر: بحر المذهب ١٧٧/٨، التهذيب ٢١٦/٤، البيان ٤٦٠/٦، فتح العزيز ٦١/١١،  
روضة الطالبين ٣٢٦/٤.

(١١) وذلك كما في مسألة الفرع الأول، رقم (٣٠٧)، صفحة (٨٢٦)، ومسألة الفرع الثاني،  
رقم (٣٠٨)، صفحة (٨٢٧).

بالمبيع عيباً فردّه <sup>(١)</sup> واستردّ الثمن يكون الثمن مضموناً كما كان ، هذا إذا كان مأموراً بالشراء في الذمة، وأدّى الثمن مما في يده <sup>(٢)</sup> ، وأما إذا كان مأموراً بالشراء بعينه، فهل ينعزل بالتعدّي أم لا ؟ فعلى ما ذكرنا من الوجهين، في وكيل البيع إذا تعدّي <sup>(٣)</sup> ، ( والله الموفق للصواب ) <sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> في (ج) : وردّه .

<sup>(٢)</sup> قال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٧٧/٨) : «لو أعطاه ألفاً، وأمره أن يشتري في الذمة، فتعدّي في الألف، لم تزل الوكالة، قولاً واحداً؛ لأنه ما تعدى فيما هو وكيل فيه، فإذا اشترى في ذمته، صح، ولو نقد الثمن، زال الضمان». وانظر : التهذيب ٢١٦/٤، البيان ٤٦٠/٦، فتح العزيز ٦١/١١، روضة الطالبين ٣٢٦/٤.

<sup>(٣)</sup> كما سبق في المسألة التاسعة، رقم (٣٠٦)، صفحة (٨٢٤)، وخلاصتها: أنها على وجهين:

الأول : ينعزل، وتبطل الوكالة، ولا يصح تصرفه.

والثاني : لا ينعزل عن التصرف، ولا تبطل وكالته، ويصح تصرفه، وهو قول: أبي علي الطبري - رحمه الله -، وهو الأصح في المذهب.

<sup>(٤)</sup> ساقط من : (ج) .